



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية



مطبوعة محاضرات في مقياس :

# مالية المؤسسة

مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم مالية ومحاسبية

إعداد: د. ديديه كمال

الموسم الدراسي

2022/2021

## فهرس المحتويات

01.....	فهرس المحتويات
05.....	المقدمة:
06... ..	المحور الأول: الوظيفة المالية للمؤسسة
17.....	المحور الثاني : التحليل المالي للميزانية
63.....	المحور الثالث: الميزانية الاقتصادية وتحليل حسابات النتيجة
90.....	المحور الرابع : جداول التمويل
101.....	المحور الخامس: تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية
118.....	قائمة المراجع

## بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على المرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين. أما بعد:

يعتبر مقياس مآلية المؤسسة أحد أبرز المقاييس المهمة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لما له من أهمية بالغة في الحياة العملية للطالب بعد تخرجه، إذ يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي، حيث يقدم للطالب المهارات الضرورية لتحليل وضعية المؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

حيث سنحاول من خلال هذه المطبوعة إبراز الجوانب الرئيسية لمالية المؤسسة بشكل مبسط من خلال تقسيم هذا العمل إلى عدة محاضرات، نبين من خلالها مختلف التقنيات والأساليب والأدوات التي يوظفها علم الماليه من أجل ضمان أحسن تسيير للوظيفة المالية بالمؤسسة والحفاظ على سلامة توازنها المالية.

❖ **طريقة تقييم الطالب في الأعمال الموجهة :** هناك معياران أساسيان يخضع لهما الطالب

للتقييم وهما : المراقبة المستمرة و امتحان نهاية السداسي.

وفي ما يخص المراقبة المستمرة فهي تتمثل في 4 معايير وهي: الحضور، المشاركة، الاعمال

المنزلية، امتحان الأعمال الموجهة.

50% تقييم مستمر و 50 % امتحان

### مثال حول طريقة تقييم الطالب

رقم الطالب	الحضور /	المشاركة	الأعمال المنزلية /	امتحان CC /	المجموع	المراقبة المستمرة/	الامتحان /	المعدل النهائي
01	08	06	7.50	12	34.5	13.8	14.00	13.9
02	06	06	06	7.50	25.5	10.2	8.50	9.35

حيث : علامة الحضور = 10 - عدد الغيابات

علامة المراقبة المستمرة = مجموع النقاط ( 33.5 )  $\times$  20 / 50

المعدل النهائي = المراقبة المستمرة + الامتحان / 2

### ❖ المراجع :

• كتب ومطبوعات ، مواقع انترنت، ..... إلخ

1 - مبارك لسوس التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2004 :

2- بن ساسي الياس و يوسف قريشي التسيير المالي دروس و تطبيقات . - دار وائل عمان

الأردن 2011،

3- زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر.

4. -خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر

4- Pierre vernimmen : Finance de l'entreprise , éditions

dalloz , Paris , 2014

## مقدمه

تقوم العديد من المؤسسات عبر دول العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستعملين الخارجين، وعلى الرغم من أن هذه القوائم تبدو متشابهة من بلد لآخر، إلا أنه هناك العديد من الاختلافات التي يمكن إرجاعها إلى المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة لإعداد هذه القوائم. إن النمو الكبير والملحوظ في التجارة الدولية والانتشار الواسع والسريع للمؤسسات متعددة الجنسيات ومؤسسات المحاسبة الدولية وما ترتب عليه من توسيع لقاعدة المستخدمين وتنوع جنسياتهم، أظهر أهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون مقروءة ومفهومة لهؤلاء المستخدمين، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود أكبر قدر ممكن من الاتساق بين أسس إعداد القوائم المالية وما تحتويه من معلومات.

ومن هنا جاءت فكرة التوافق الدولي للمحاسبة حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية بمحاولات لتسوية بعض الاختلافات المحاسبية، ومن أهم هذه المنظمات نجد مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

وباعتبار أن الجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، خاصة مع إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يتماشى مع احتياجات المؤسسة الجزائرية والظروف الدولية، وهو ما استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال طرح نظام محاسبي جديد مستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والذي حدد تاريخ تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010

## تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى

قسمين :

القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة، وقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة

متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي:

الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة.

المحور الأول:

الوظيفة المالية

للمؤسسة

تعتبر المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية والخلية الأساسية المكونة لبنية الاقتصاد، فهي مصدر للثروة ولماذا خيل الأفراد والدولة، حيث تمثل منتجاتها سواء كانت المادية او المعنوية المكون الرئيسي الذي تنشأ لأجله الأسواق.

## 1- مفهوم المؤسسة

يمكن تعريف المؤسسة بأنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين

آخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به (عدون، 1990، صفحة 14)

وبالتالي سنحاول أن نتعرف باختصار على بعض وجهات النظر التي حاولت تعريف المؤسسة ونذكر منها: (قريشي و بن ساسي، 2011، الصفحات 21-23)

**1-1- المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل:** تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخل التي أنتجتها على مختلف

المتعاملين الاقتصاديين والماليين، فبعد ما يتم إنتاج السلع والخدمات توجه هذه المنتجات إلى البيع وينجر عن ذلك مداخل يطرح منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة ونجد ما يسمى بالقيمة المضافة والتي تعبر عن الرصيد الهام الذي

يظهر لنا مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض، والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل

صافي للمؤسسة لان هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة وأبرزهم الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة.

### **1-2- المؤسسة وحدة إنتاج وتوزيع:** وفقا لهذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها تنظيم

اقتصادي مستقل يتكون من

وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها وذلك من أجل القيام بإنتاج سلع وخدمات توجه للتسويق، وبالتالي يمكن اعتبار المؤسسة بأنها عون اقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات، موجهة للبيع في السوق

### **1-3- المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية:** تعتبر المؤسسة قاعدة للقرارات

الاقتصادية لأنها تلعب

دورا هاما في الاقتصاد فالقرارات التي تتخذها المؤسسة تؤثر في الكثير من الجوانب في الحياة الاقتصادية المهمة، وتختلف هذه القرارات باختلاف الظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة بالمؤسسة ومن جانب آخر تختلف باختلاف المعايير الي تعتمد عليها المؤسسة فيمكن لهذه القرارات أن تتعلق بالزمن القصير، المتوسط، أو الطويل؛ بحيث ينجر على هذه القرارات العديد من المسؤوليات لذلك لا بد أن تتسم عملية اتخاذ القرار بالدقة والتركيز ولا يكون ذلك إلا إذا استندت تلك القرارات على أسس علمية ودقيقة.

### **1-4- المؤسسة خلية اجتماعية:** يركز هذا المفهوم على العنصر البشري والذي يعتبره النقطة

الأساسية لنشاط المؤسسة،

فالمؤسسة تقوم بتوظيف يد عاملة وبالتالي فهي تقوم بواجب اجتماعي ووظيفة اجتماعية حساسة

وذلك بتوفيرها لعدة احتياجات يكون هؤلاء العمال بأمس الحاجة لها، وبالتالي ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار المؤسسة تجمع بشري يسعى لتحقيق أهداف مختلفة.

**1-5- المؤسسة كنظام:** من خلال هذا المنظور تعرف المؤسسة على أنها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المتفاعلة بينها والمتراصة والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، وتقوم الطريقة النظامية على دراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات والتفاعلات الموجودة بين هذه العناصر، وتتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية وهي (لنظام الفرعي التجاري والنظام الفرعي الإنتاجي والنظام الفرعي المالي) ويتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد، وبما أن الأنظمة الفرعية للمؤسسة متفاعلة فيما بينها فان ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يرمي لتحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة.

## 2- الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف في منظمات الأعمال فلا يمكن للمنشأة أن تقوم بأنشطتها المختلفة من إنتاج وتسويق وتوزيع وبحث وتطوير... الخ دون أن توفر الأموال اللازمة لتمويل هذه النشاطات، وهو ما يؤكد طبيعة العلاقات المتشابكة والتداخل الذي يربط الوظيفة المالية بمختلف الوظائف الأخرى ويبين صعوبة تحديد مجالها ونطاقها مقارنة بالوظائف الأخرى.

**2-1- تعريف الوظيفة المالية:** وهي الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الأخرى.

كم يعرفها البعض بأنها مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية تتجلى في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع خطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والاجراءات من طرف المسيرين، وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط له (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 25).

## 2-2- أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة

ان عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة له تأثيرات مالية، وعليه فلا بد من إجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذه، وهذا من اجل الإحاطة بجميع الظروف والنتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذه.

حيث يكمن دور الوظيفة المالية بالتمويل ومتابعة المحاسبة العامة والتحليلية، قرارات الاستثمار، الإحصاءات والمؤشرات المالية، والمراقبة الداخلية وتسيير السيولة وتسيير المخاطر المالية الداخلية والخارجية... الخ، وهذا ضمن سلم الهيكل التنظيمي للمؤسسة (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 26).

ومن بين أدوات وتقنيات الوظيفة المالية التحليل المالي، وتقنيات اختيار الاستثمارات، المحاسبة العامة والتحليلية... الخ.

## 2-3- التطور التاريخي للوظيفة المالية:

شهدت الوظيفة المالية منذ ظهورها كثير من المراحل والتطورات، واختلفت مراحلها التاريخية باختلاف حالة المحيط الاقتصادي والمالي، ويمكننا ذكر اهم هذه المراحل كالتالي:  
(قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 25)

### المرحلة الأولى: (مخاطر السيولة والاستحقاق)

والتي شهدت أزمة الكساد الكبير 1929 إلى غاية الحرب العالمية الثانية، حيث اهتمت الوظيفة المالية بإجراءات الإفلاس وتوفير السيولة للمؤسسات، وتميزت هذه المرحلة أيضا بتمثيل الميزانية في مجموع الأصول والخصوم، أي التركيز علي مبدأ السيولة والاستحقاق، حيث كان من بين أدوات التحليل في تلك المرحلة حساب كل من : رأس المال، نسب السيولة القدرة علي التمويل الذاتي، القدرة علي السداد، نسبة الاستقلالية المالية.

### المرحلة الثانية: (تحليل المخاطر الصناعية)

بداية هذه المرحلة كانت في حوالي سنة 1970 ، حيث اهتمت بالتركيز علي عنصري الاصول والخصوم وتغيير مصطلح الاصول إلى مصطلح الاحتياجات المالية ، واستبدال مصطلح الخصوم باسم الموارد، مع ظهور البعد الوظيفي (دورة الاستغلال والاستثمار والتمويل)، حيث تم استعمال أدوات جديدة في التحليل تركز علي الاحتياجات في راس المال العامل، وجدول الاستخدامات والموارد، وفائض خزينة الاستغلال.

### المرحلة الثالثة : (التحليل المالي ضمن اقتصاد السوق)

ظهرت هذه المرحلة في نهاية الثمانينيات، علي أساس الارتفاع في معدل الفائدة الحقيقي، وشدة المنافسة، وانتشار تمويل الاحتياجات المالية عن طريق الأسواق المالية، حيث تميزت هذه المرحلة بتحليل حسابات النتائج ومن بين أدوات التحليل المستخدمة نذكر التالي:

- الفائض الإجمالي للاستغلال

- النتيجة الاقتصادية والجارية، الصافية .... الخ

- الأصول الاقتصادية والمر دودية الاقتصادية.

- اثر المقص، النقطة الميتة، الأرصة الوسطية للتسيير.

- اثر الرافعة المالية والإجمالية.

### المرحلة الرابعة: (تحليل القيمة)

في نهاية التسعينيات وبداية القرن العشرين تطورت النظرية المالية، وظهر استخدام الإعلام الآلي في المجال المالي ، مع زيادة دور المساهمين في القرارات المالية، وتغير أسلوب المنافسة بين الشركات الكبرى وظهر أسلوب التعاون والتكتل ، واستراتيجيات النمو والاندماج . ومن مميزات هذه المرحلة أيضا، عدم الاقتصار علي الجوانب المحاسبية في التحليل، مع ظهور أدوات جديدة في التحليل وهي:

- فائض خزينة الاستغلال

- فائض الخزينة المتاح

- جدول تدفقات الخزينة .

معدل المر دودية المرتكز علي سوق المال.

### **3- التشخيص المالي للمؤسسة**

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، و من خلاله يتم التعرف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.

#### **3-1- تعريف التشخيص المالي**

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

حيث تعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل والتشخيص المالي، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيسي للمحلل المالي، كما يجب الإحاطة بكل جوانب المعطيات المالية للمؤسسة، والتي يجب أن يوفرها نظام معلومات مالي، مثل معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردون والمنافسين . (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 65)

#### **3-2- أهمية التشخيص المالي**

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- 1- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- 2- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- 3- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
- 4- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتماداً على مفهوم المردودية.
- 5- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- 6- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.

7- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.

8- إمكانية السماح بالاقتراض مجدداً أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر.

### 3-3- أدوات التشخيص المالي

يسعى المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة

وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك

باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

**1- تحليل الهيكل المالي:** الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي

والمردودية والملائمة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة الاستحقاق

أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

**2- تقييم المردودية:** هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

**3- تحليل التدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطوراً ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسئولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

**4- تقييم النشاط والنتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

### **4-3- نتائج التشخيص المالي**

بعد إجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام أدوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية: (عدون، 1990،  
صفحة 13)

1- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

2- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين.

3- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.

- 4- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.
- 5- تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الاستغلال.
- 6- اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح... الخ
- 7- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.
- 8- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.
- 9- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها.
- 10- تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.
- 11- القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير راس المال.
- 12- وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة

# المحور الثاني :

التحليل المالي

للميزانية

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن 19 أين كانت البنوك والمؤسسات المصرفية تبحث عن أسلوب يمكنها من رصد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها استنادا للقوائم المحاسبية والتي كثيرا ما كانت تتصف بعدم المصدقية والدقة، مما أدى للبحث في بدائل تقدم صورة أكثر واقعية لمحتوى الكشوف المالية، ويعرف التحليل المالي بأنه "معالجة بيانات مالية بهدف تقييم الأعمال وتحديد معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ قرارات رشيدة" ، ويتم استخدام بيانات مالية وغير مالية يوفرها المحيط الداخلي للمؤسسة من مختلف مصالحها ومديرياتها، أو تستمد من المحيط الخارجي والتي تصدرها بعض الهيئات المتخصصة كالوزارات و الهيئات الوصية، بهدف تقديم تقييم وتحليل مالي يعبر عن واقع المؤسسة مقارنة بالشركات المنافسة أو القطاع، ضمن فترة زمنية تتعلق بماضي، حاضر أو مستقبل المؤسسة، فيقوم التحليل المالي بدراسة الخطر الذي يقابل القرارات المالية والعائد المتوقع على النشاط.

وتختلف مخرجات التحليل المالي باختلاف أساليبه التي تتحدد وفق معيار الزمن أو وفق معيار المحلل، فنجد وفق المعيار الأخير ما يعتبر تحليل مالي داخلي الذي يستمد المحلل الداخلي في المؤسسة من معلومات دقيقة للوضع المالي للمؤسسة، ومنه التحليل المالي الخارجي الذي يضطلع به المحلل الخارجي الذي يهمله الوضع المالي للمؤسسة. في حين أنه وفق معيار الزمن نجد تحليل مالي ساكن (رأسي) وتحليل مالي ديناميكي (أفقي)، وفيما يلي سيتم التطرق للميزانية حسب النظام المحاسبي والمالي الجديد و التحليل الساكن من خلال التحليل الذمي منظور سيولة/ استحقاق، ثم التحليل الوظيفي، وفي محاور أخرى نتطرق إلى التحليل الديناميكي

## 1- الميزانية المالية حسب SCF

بالرجوع للمادة 25 من القانون 07/11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 22 نوفمبر 2007، (النظام المحاسبي المالي، العدد 28، 27 مايو 2008)، فإن كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي لابد أن تتولى سنويا إعداد كشوف مالية تشمل وتحتوي على ما يلي:

- الميزانية

- حساب النتائج.

- جدول سيولة الخزينة.

- جدول تغير الأموال الخاصة.

- ملحق يبين القواعد والأساليب المحاسبية المسهلة ويتيح معلومات مكملة للميزانية ولحساب

النتائج.

### **1-1- مفهوم الميزانية المالية:**

حسب المادة 33 من القانون 11/07، (النظام المحاسبي المالي، العدد 28، 27 مايو 2008) فإنها تعرف الميزانية " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.

## ففي الأصول نجد كل من :

التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، الزبائن والموردين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)، خزينة الأصول.

## أما الخصوم فتتكون من:

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقاً)، خزينة الخصوم.

## 2-1- نموذج الميزانية المالية

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب SCF تبعاً لما يوضحه الشكل الموالي حيث نلاحظ أن هناك ثلاثة أعمدة:

- العمود الأول: "ملاحظة" يسمح بأن يذكر أمام كل فصل الإحالة إلى الملاحظات التفسيرية والتي قد يرد ذكرها عند الاقتضاء في الملحق.

- العمود الثاني: (N) خصص مبالغ السنة المالية .

- العمود الثالث: (N-1) خصص مبالغ الدورة السابقة

وفيما يلي تفصيل بنود كل من أصول و خصوم الميزانية المالية كما صدر في النظام المحاسبي المالي:

**❖ الأصول للسنة المالية المقفلة 12/31 /N.....20**

رقم الحساب	الأصول	ملاحظة	القيم الإجمالية	اهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبية N	الدورة السابقة N-1
	<u>الأصول غير المتداولة</u>					
<b>20</b>	<u>القيم الثابتة المعنوية</u>					
203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت					
204	برمجيات المعلومات وما شابهها					
205	الامتيازات وحقوق البراءات والرخص					
208	القيم الثابتة المعنوية الأخرى					
<b>21</b>	<u>القيم الثابتة المادية</u>					
211	الأراضي					
212	مباني					
218	القيم الثابتة المادية الأخرى					
<b>22</b>	القيم الثابتة في شكل امتياز					
<b>23</b>	القيم الثابتة الجاري إنجازها					
232	القيم الثابتة العينية الجاري إنجازها					

				القيم الثابتة المعنوية الجارية انجازها	237
				<u>القيم الثابتة المالية</u>	
				فارق الاقتناء - Good Will	207
				مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات	26
				سندات الفروع المنتسبة	261
				الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة	265
				قيم ثابتة مالية اخري	27
				السندات المثبة الاخري غير السندات المثبة التابعة لنشاط الحافظة	271
				السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)	272
				السندات المثبة التابعة لنشاط الحافظة	273
				القروض والحسابات الدائنة المترتبة علي عقد إيجار - التمويل	274
				الودائع والكفالات المدفوعة	275
				<u>الضرائب المؤجلة على الأصول</u>	
				مجموع الأصول غير المتداولة	
				<u>الأصول المتداولة</u>	

					<b><u>المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</u></b>	<b>03</b>
					مخزونات بضاعة	30
					المواد الأولية واللوازم	31
					تموينات أخرى	32
					سلع قيد الإنتاج	33
					خدمات قيد الإنتاج	34
					مخزونات المنتجات	35
					<b><u>حسابات الغير</u></b>	<b>04</b>
					الموردون المدينون	409
					الزبائن والحسابات الملحقة	41x
					المستخدمون والحسابات الملحقة	42x
					الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة	43x
					الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة	44x
					المجمع والشركاء	45x
					مختلف الدائنين ومختلف المدينين	46x
					الأعباء او المنتجات المعاينة مسبقا والمؤونات	48x
					<b><u>الأصول المالية المتداولة</u></b>	<b>05</b>

					القيم المنقولة للتوظيف	50
					البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها	51
					الأدوات المالية المشتقة	52
					الصندوق	53
					مجموع الأصول المتداولة	
					المجموع	

### ❖ الحصول للسنة المالية المقفلة في 12/31 /N.....20

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	مبالغ السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
	<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقييم			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب			
11	الترحيل من جديد			
12	نتيجة السنة المالية			
	مجموع الأموال الخاصة			
	الخصوم غير الجارية			

			الضرائب المؤجلة علي الخصوم	134
			المؤونات للاعباء- الخصوم غير الجارية	15
			الاقتراضات والديون المماثلة	16
			الديون المرتبطة بالمساهمات	17
			ديون أخري غير جارية (أكثر من سنة)	
			<b>مجموع الخصوم غير الجارية</b>	
			<b><u>الخصوم الجارية</u></b>	
			الاقتراضات والديون المماثلة- خصوم جارية	16
			الديون المرتبطة بالمساهمات	17
			الموردون والحسابات الملحقة	40x
			الزبائن الدائنون	419
			ديون أخري	4xx
			ديون مالية أخري	51x
			<b>مجموع الخصوم المتداولة</b>	
			<b>المجموع</b>	

## 2- التحليل المالي سيولة واستحقاق (الكلاسيكي)

يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة وهو من الطرق التقليدية للتحليل ويركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع وهو يظهر الزمن كمقياس هام لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة قبل أن تكون وحدة إنتاجية وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال.

ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق ويسمى هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فان هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها.

وما تجدر إليه الإشارة أن إعداد الميزانية المالية يكون بتقسيمها لأربع مجموعات رئيسية وهي الأصول الثابتة والأصول المتداولة في جانب الأصول، والأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل في جانب الخصوم. (زغيب و بوشنقىر، 2011، صفحة 20)

### 2-1- شرح بعض المفاهيم

أ- العسر المالي **l'insoyabilite** : هو الوضع الذي تكون فيه ديون المؤسسة (التزاماتها) أكبر من مجموع أصولها، ولتقدير درجة العسر المالي نقوم بتقييم لكل من عناصر الأصول

السائلة والخصوم المستحقة لتحديد قيمة الفرق بينهما، و هي عكس اليسر المالي، التي يقصد بها قدرة المؤسسة على تسوية مجمل ديونها.

ب- الإفلاس المالي: هو الوضع الذي لا تستطيع المؤسسة عنده مواجهة استحقاقاتها المالية بواسطة أصولها المالية، أي عدم القدرة على دفع الديون التي حان آجال استحقاقها، ولتحديد مخاطر الوقوع في الإفلاس نقوم بمقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم (آجال التسديد) مع آجال تحقق عناصر الأصول (آجال تحقق السيولة).

ج- السيولة **liquidité**: يقصد بها القدرة على الاحتفاظ بجزء من الأصول في شكل نقد أو مدى قدرة تحول أصول المؤسسة إلى نقود في الوقت المطلوب وبالمقدار الذي يكفل استمرار عمليات الاستغلال ومواجهة الظروف التي قد تواجهها المؤسسة.

**2-2- عناصر الميزانية المالية:** تعد الميزانية المالية وثيقة مالية تضم ممتلكات المؤسسة (الأصول) وإلتزاماتها (الخصوم) أو هي جرد لعناصر الأصول والخصوم، حيث يتم ترتيب عناصر الأصول والخصوم حسب مبدأ سيولة – إستحقاق وذلك وفقا لما يلي :

- ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

- ترتب عناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق المتزايد من الأعلى إلى الأسفل.

لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين نعتمد على معيار السنة الواحدة، حيث تشمل

الميزانية الأجزاء الأربعة التالية:

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
<b>Actif Immobilisé (AI)</b>	<b>Capitaux Propres (CP)</b>
الأصول المتداولة	القروض القصيرة الاجل
<b>Actif Circulant (AC)</b>	<b>Dettes a Court Termes (DCT)</b>

أ- الأصول الثابتة : هي العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة من بينها : الإستثمارات المادية، المعنوية والمالية.

ب- الأصول المتداولة : هي العناصر التي تبقى في المؤسسة لأقل من سنة من بينها المخزونات، حقوق الإستغلال كالعلاء، المتاحات.

ج- الأموال الدائمة : هي الموارد المالية المستحقة لأكثر من سنة من بينها الأموال الخاصة إضافة ديون متوسطة وطويلة الأجل.

د- ديون قصيرة الأجل : تلك الديون التي تستحق لمدة لأقل من سنة منها ديون الإستغلال، ديون ضريبية، سحب على المكشوف، الإعتمادات البنكية الجارية.

ويفرض وفق مبدأ سيولة- إستحقاق أن يتم تغطية الإلتزامات عند تاريخ إستحقاقها عن طريق السيولة الناجمة عن تحول عناصر الأصول إلى نقد، وللتأكد من قدرة المؤسسة على ضمان ذلك يتم دراسة مؤشرات التوازن المالي السيولي

## 2-3- مؤشرات التوازن المالي:

أ- رأس المال العامل سيولة **FRL**: يعتبر مؤشر للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، وهو عبارة عن المتبقي أو الفائض الناتج عن تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، حيث أن هذا الفائض موجه لتغطية القروض القصيرة الأجل، و هذا يعني أن المؤسسة قادرة على مواجهة إلتزاماتها وضامنة لتوازن هيكلها المالي.

ب- حساب رأس المال العامل سيولة :يمكن حساب هذا المؤشر بطريقتين:

- من أعلى الميزانية: وهذا بالفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة  $FRL = CP - AI$

-من أعلى الميزانية: وهذا بالفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصير الأجل  $FRL =$

AC-DCT

ج- قاعدة التوازن المالي: يركز التوازن المالي على أنه يجب إبقاء الموارد المالية المستخدمة

في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الإستثمارات لتفادي الإضطرابات التي يمكن أن

تحدث في أدنى الميزانية ولتحقيق ذلك يجب أن يكون رأس المال العامل موجب  $FRL > 0$ .

### 3- التحليل المالي الوظيفي (المنظور الوظيفي للمؤسسة)

#### 3-1- المفهوم الوظيفي للمؤسسة

تجاوز هذا التحليل المفهوم الذمي للمؤسسة، حيث يقوم هذا التحليل بترتيب عناصر الموارد والاستخدامات بما يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة، والذي يعرفها بأنها حدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في كل من وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 95)

#### 3-1-1- وظيفة الاستغلال

تعتبر وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية لهذا التحليل حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية : (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 95)

#### ❖ مرحلة الإمداد (التموين بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط)

وتتمثل مهمتها في تزويد المؤسسة بالمدخلات المادية الضرورية للنشاط، منها المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، وتتم هذه العملية من خلال علاقة المؤسسة بمورديها، وقدراتها التفاوضية في الأسعار.

#### ❖ مرحلة التخزين الأولي (المخزون القبلي)

بعد عملية التوريد والشراء تأتي مرحلة التخزين، كضرورة لتفادي عدة عوامل مثل:  
الانقطاع المحتمل في التوريد، أو الضغط علي الموردين لتخفيض الأسعار، تلبية الطلبات  
الكبيرة .

### ❖ مرحلة الإنتاجية (التصنيع)

وهي محور وظيفة الاستغلال، وهي عملية تحويل المدخلات المادية إلي منتجات ذات قيمة  
استعمالية، والمتمثلة في منتجات المؤسسة الموجهة للبيع في شكل منتجات تامة أو نصف  
مصنعة...الخ

### ❖ تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرها (المخزون البعدي)

بعد عملية التصنيع ، توجه المنتجات نحو التخزين او مباشرة نحو البيع .

### ❖ مرحلة البيع والتوزيع

وهي أهم مرحلة، حيث يتوقف نجاح المراحل السابقة علي نجاح هذه المرحلة، وتتم في هذه  
المرحلة عملية البيع والتوزيع والنقل والتسليم ومختلف النشاطات التسويقية بما فيها خدمات ما  
بعد البيع.

### ❖ مرحلة تحصيل المبيعات

في بعض الأحيان تمنح المؤسسة آجال دفع لعملاء محددين وذلك لفترة متفق عليها، ومنه تتحمل المؤسسة فترة تتجمد فيها السيولة المالية في شكل قروض للعميل، وتنتهي هذه الفترة بآجال للتسديد.

### 2-1-3 وظيفة الاستثمار

يرتكز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المرادودية والفعالية الاقتصادية القصوى، وتتكون عمليات وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين وهما: (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 99)

- **حيازة الاستثمار**: وتعني شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات والتي ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية والمتمثلة في تكلفة الشراء و مختلف المصاريف الملحقة بالشراء والمصاريف الاعدادية.

- **التنازل عن الاستثمار**: يمكن للمؤسسة أن تقوم بالتنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الاهتلاك المحاسبي، وتلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية وقد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة، وهذا من أجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة من أجل

الخروج من حالة العجز في الخزينة، وحصول المؤسسة علي سيولة مالية تؤدي إلي الرفع من الموارد والتخفيض من الاستخدامات.

### 3-1-3- وظيفة التمويل

حيث تركز وظيفة التمويل على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة ويمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

- **المصادر الداخلية:** تمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة، دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

- **المصادر الخارجية:** عندما يكون التمويل الذاتي غير كافي ولا يغطي كل الاحتياجات، تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية وأهم هذه المصادر ما يلي:

+ الاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة.

+ القيام برفع رأس المال: عن طريق رفع رأس مال المؤسسة للشراكة مقابل تقاسم الأرباح أو الخسائر.

### 2-3- الميزانية الوظيفية

#### 1-2-3 مفهوم الميزانية الوظيفية

إن تقسيم النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية، بنجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى ادوات التحليل, وهذا ما سنتعرف من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات هي :

(قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 100)

- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة : تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات, أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستخدامات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة مثل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية.

- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط

الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، ...إلخ) وموارد تمويل هذه الاحتياجات.

حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون المدينون كضمانات الأغلفة والتسيبقات المقدمة، TVA للتحصيل...إلخ، أما موارد

الاستغلال فتتشكل من ديون المورد دين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسبيقات المحصلة من العملاء، TVA للدفع...إلخ

- مستوى استخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال : وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية .

فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيات و الحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج و الاشتراكات الاجتماعية للعمال...إلخ

- مستوى موارد واستخدامات الخزينة : وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية .

ومنه نلاحظ أن عناصر الأصول في الميزانية الوظيفية تنقسم الى الاستخدامات المستقرة والاستخدامات الجارية، هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي استخدامات الاستغلال (المخزونات وحقوق الاستغلال)، واستخدامات خارج الاستغلال (حقوق خارج الاستغلال)، واستخدامات الخزينة.

أما بالنسبة للموارد فإنها تتكون من الموارد المستقرة والتي تتشكل من الأموال الخاصة والديون المالية الطويلة، في حين يتمثل الجزء الآخر في الموارد المتداولة والتي تتكون هي

الأخرى من ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في موارد الاستغلال، موارد خارج الاستغلال، و  
موارد الخزينة.

### **3-2-2- بناء الميزانية الوظيفية**

لانتقال من الميزانية المحاسبية للميزانية المالية الوظيفية يتم إجراء جملة من التصحيحات في  
عناصر الأصول والخصوم أهمها:

أ- احتراماً لمبدأ التحليل الوظيفي والذي يقتضي أن تأخذ مبالغ عناصر الميزانية بالقيم  
الإجمالية يترتب كما يلي:

- تؤخذ كل الإستثمارات بقيمتها الإجمالية في جانب الأصول، ويضاف مبلغ الإهلاكات  
والمؤونات الموافق لها إلى الأموال الخاصة في جانب الموارد (حيث تعتبر الإهلاكات مورداً  
مالياً مدخراً لتمويل أصول مستقبلاً)؛

- يستثنى رأس المال غير المحرر من جانب الأصول وكذا من جانب الخصوم من الأموال  
الخاصة، حيث يظهر في الميزانية الوظيفية فقط الجزء المكتتب والمحرر والمدفوع من رأس  
المال؛

- دمج مبلغ الأوراق التجارية المخصومة قبل موعد إستحقاقها ضمن إستخدامات الإستغلال  
(حساب العملاء) ومن جهة أخرى ضمن خزينة الخصوم (خصوم الخزينة)؛  
- تضاف قيمة الأصل المحاز عنه بواسطة قرض الإيجار إلى كل من الإستخدامات المستقرة  
بقيمتها الأصلية (الإجمالية)، و يسجل ضمن الأموال الخاصة الإهلاكات النظرية المتراكمة لهذه

الأصول المرتبطة بإستخدامه وهذا ضمن الموارد الدائمة، أما الباقي فيسجل ضمن الديون المالية (القيمة الإجمالية ناقص مجموع الإهلاكات).

ب- عملاً بمبدأ إلحاق كل إستخدام ومورد بوظيفته يترتب ما يلي:

في جانب الإستخدامات:

- تصنف الحقوق الأخرى ضمن إستخدامات الإستغلال أو خارج الإستغلال بحسب محتوى العنصر؛

- تصنف التسبيقات ضمن إستخدامات الإستغلال؛

- تصنف المصاريف المقيدة سلفاً ضمن إستخدامات الإستغلال أو خارج الإستغلال بحسب المحتوى، وفي حالة غياب المعلومة تلحق هذه المصاريف بإستخدامات الإستغلال؛

- يدمج مبلغ التوظيفات المالية ضمن إستخدامات خارج الإستغلال؛

في جانب الموارد

- يطرح مبلغ السحب على المكشوف ومبلغ الإعتمادات البنكية الجارية من الديون المالية

وتصنف ضمن خزينة الخصوم، أما الجزء المتبقي من الديون المالية فيعد مورداً مستقراً؛

- تلحق الفوائد المالية على القروض بالموارد خارج الإستغلال (ديون مختلفة) بعد إستثنائها من الديون المالية؛

- تلحق الحسابات الجارية للشركاء، إن كانت مجمدة، بالديون المالية، أو بالموارد خارج

الإستغلال (ديون مختلفة) إن كانت غير مجمدة؛

- تسجل ديون الإستثمارات ضمن الموارد خارج الإستغلال، وتسجل الديون الجبائية

والإجتماعية (ما عدا الضريبة على الأرباح) ضمن موارد الإستغلال؛

- تسجل الأرباح التي ستوزع ضمن الموارد خارج الإستغلال، وكذا الضريبة على الأرباح

الواجبة الأداء.

- تسجل النواتج المقيدة سلفا ضمن موارد الإستغلال أو خارج الإستغلال بحسب طبيعة هذه

النواتج.

والشكل التالي يوضح يعرض نموذج تفصيلي للميزانية الوظيفية

المبالغ	الموارد	المبالغ ( بالقيم الإجمالية )	الإستخدامات
	الموارد الدائمة		الإستخدامات الثابتة
	<u>الموارد الخاصة</u>		- التثبيتات (مادية، معنوية، مالية) - تكاليف موزعة على عدة دورات
	- رأس مال الشركة- رأس مال المكتتب غير مستدعي		إستخدامات متداولة للإستغلال
	- علاوة الإصدار		-تسبيقات وحسابات مدفوعة -مخزونات
	- فارق إعادة التقييم		- زبائن وحسابات ملحقة + أوراق تجارية مخصومة لم تحصل بعد.
	- الترحيل من جديد		
	- نتيجة الدورة		

	<p>- إعانات الإستثمار</p> <p>- المؤونات القانونية</p> <p>- مؤونات المخاطر والتكاليف</p> <p>- الإهتلاكات والمؤونات</p>		<p>- حقوق أخرى للإستغلال</p> <p>- مصاريف معاينة مسبقا للإستغلال</p>
	<p><b><u>الديون المالية</u></b></p> <p>- القروض السندية</p> <p>- علاوة تسديد السندات</p> <p>- قروض من مؤسسات القرض ما عدا القروض البنكية الجارية</p> <p>- قروض وديون مالية متنوعة ما عدا الفوائد المستحقة لم تدفع بعد</p>		<p><b>إستخدامات متداولة خارج الإستغلال</b></p> <p>- القيم المثبتة للتوظيف</p> <p>- رأسمال المكتتب المستدعى غير المدفوع</p> <p>- حقوق أخرى خارج الإستغلال</p> <p>- تكاليف معاينة مسبقا خارج الإستغلال</p> <p>- حقوق متنوعة</p>
	<p><b>موارد متداولة للإستغلال</b></p>		
	<p>- تسبيقات وسلف مقبوضة على الطلبيات</p> <p>- موردون وحسابات ملحقة</p> <p>- ديون جبائية و إجتماعية</p> <p>- ديون أخرى للإستغلال</p> <p>- نواتج معاينة مسبقا للإستغلال</p>		<p><b>خزينة الأصول (إستخدامات الخزينة)</b></p> <p>- المتاحات</p>
	<p><b>موارد متداولة خارج للإستغلال</b></p>		

	<p>- موردوا التثبيات</p> <p>- ديون الضريبة على أرباح الشركات</p> <p>- فوائد مستحقة لم تدفع بعد</p> <p>- ديون مختلفة</p> <p>- نواتج معاينة مسبقا خارج الإستغلال</p> <p>- ديون أخرى خارج الإستغلال</p>		
	<p><b>خزينة الخصوم (موارد الخزينة)</b></p>		
	<p>- قروض بنكية جارية + أوراق تجارية مخصومة لم تحصل بعد</p> <p>- فروق التحويل تدرج مباشرة للحساب الخاص بها</p>		
	<p>مجموع الموارد</p>		<p>مجموع الاستخدامات</p>

والشكل التالي يوضح جدول مختصر للميزانية الوظيفية :

### جدول تمثيل الميزانية الوظيفية

الموارد (R) Ressources (R)	الاستخدامات (E) Emploi (E)
<b>Ressources الدائمة الموارد durable (Rs)</b> الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات	<b>Emploi stable الاستخدامات المستقرة (Es)</b> الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
<b>FRng</b> <b>Rex موارد الاستغلال</b> مستحقات الموارد ملحقاته	استخدامات الاستغلال <b>Emploi d'exploitation (Eex)</b> المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها
<b>Rhex موارد خارج الاستغلال</b> موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال <b>Emploi hors (Ehex) exploitation</b> حقوق أخرى
<b>Rt موارد الخزينة</b> الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة <b>Emploi trésorier (Et)</b> الأموال الجاهزة (المتاحات والنقديات)
مجموع الموارد	مجموع استخدامات

المصدر: إِيّاس بن الساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص101.

### 3-3- التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي الوظيفي

الهدف من بناء الميزانية الوظيفية المختصرة هو استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي والتي وضحها من خلال البرهان التالي : (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 102)

انطلاقا من التوازن بين الموارد والاستخدامات نحو المعادلات الأساسية للخرينة :

$$\text{الموارد (R) = الاستخدامات (E)}$$

$$ES + Eex + Ehex + Et = RD + Rex + Rhex + Rt$$

$$Eex + Ehex + Et - Rex - Rhex - Rt = RD - ES$$

$$(( Eex - Rex) + ( Ehex - Rhex)) + (Et - Rt) = FRng$$

$$(BFRex + BFRhex) + Tng = FRng$$

$$BFRg + Tng = FRng$$

$$Tng = FRng - BFRg$$

### 1-3-3- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :

يتمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي) في الفرق بين الموارد الدائمة

والاستخدامات المستقرة

$$FRng = Rd - Es$$

ويدعي أيضا رأس المال العامل الوظيفي، هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصص

لتمويل الاستخدامات الدائمة وكذلك يعرف على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل

الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد الدائمة.

حيث يعتبر رأس مال العامل الوظيفي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب

الحالات الآتية :

• رأس مال العامل صافي إجمالي موجب  $FRng > 0$  : ويشير ذلك إلى أن المؤسسة

متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا من تمويل

احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن

استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

• رأس مال العامل صافي إجمالي معدوم  $FRng = 0$  : يعني ذلك أن المؤسسة في حالة

التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط

في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

- رأس مال العامل صافي إجمالي سالب  $FRng < 0$  : يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة, وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو تقليص مستوي استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

### 2-3-3- احتياجات رأس المال العامل BFR

يتمثل الاحتياج في تفاعل مجموع الأنشطة المباشرة للمؤسسة، مع عناصر المخزون والعملاء والموردون، حيث أن منح آجال طويلة للعملاء، ومدة دوران المخزون بطيئة، ومدة الإنتاج طويلة، إضافة إلى ضعف في القدرة التفاوضية للمؤسسة بقبول آجال قصيرة لتسديد الموردين، مما يتولد احتياج مالي للمؤسسة يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز.

ومنه يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل إلى :

❖ الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال **BFRex** : ينطبق عليه المفهوم السابق للاحتياج

ويتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال, ويمكن حسابه

من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الاستخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال :

$$BFRex = Eex - Rex.$$

❖ **الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال BFRhex** : يعبر عن الاحتياجات المالية

الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي, ويحسب من

الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج

الاستغلال :

$$\text{BFRhex} = \text{Ehex} - \text{Rhex}.$$

❖ **الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي BFRG** : هو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر

عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها , وهو يحسب بالعلاقة

التالية :

$$\text{BFR} = \text{BFRex} + \text{BFRhex}$$

❖ **حالات الاحتياج في رأس المال العامل:**

- عندما يكون الاحتياج في رأس مال العامل سالبة : فان المؤسسة تمتلك فائض مالي غير

مستغل ومستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة .

- عندما يكون الاحتياج في رأس مال العامل موجبة : بمعنى أن المؤسسة تعاني من كبر حجم

الاحتياجات، ويجب البحث عن موارد مالية لتغطية الاحتياجات أو التقليل من احتياجات عناصر

دورة الاستغلال بإعادة التفاوض مع الموردين والزبائن، وتسريع دورة المخزونات والإنتاج

### 4-3-3- الخزينة الصافية الإجمالية Tng :

عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي في تمويل احتياجات رأس المال العامل، تتشكل عنه الخزينة الصافية الإجمالية، فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة، وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة أي في حالة عجز في التمويل .

وانطلاقاً من المعادلة الأساسية للخزينة تحسب كالتالي:

$$Tng = FRng - BFRg$$

وتحسب الخزينة الصافية الجمالية أيضاً من الميزانية الوظيفية بالفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة.

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$Tng = Et - Rt$$

### 5-3-3 - شروط التوازن المالي

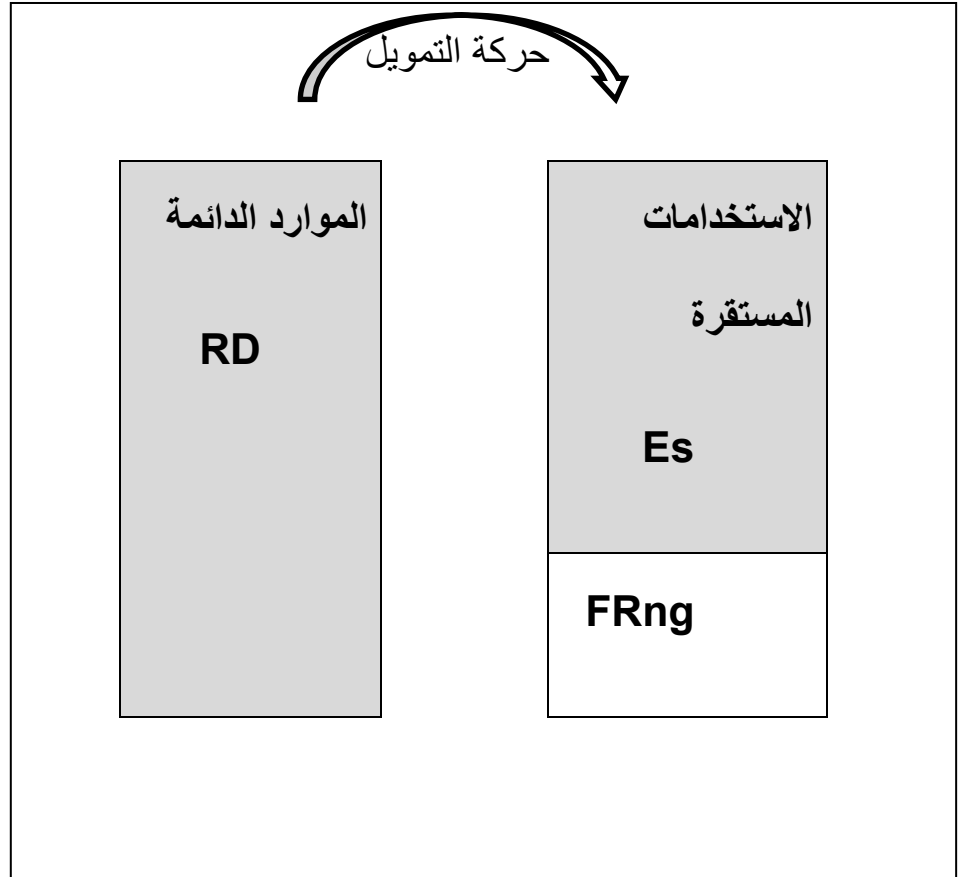
لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي, يجب أن يتحقق ما يلي :

#### ❖ الشرط الأول :

أن يكون رأس المال العامل الإجمالي موجب, أي أن  $FRng > 0$  ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة  $Es$  اعتمادا على الموارد الدائمة  $Rd$ , أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل .

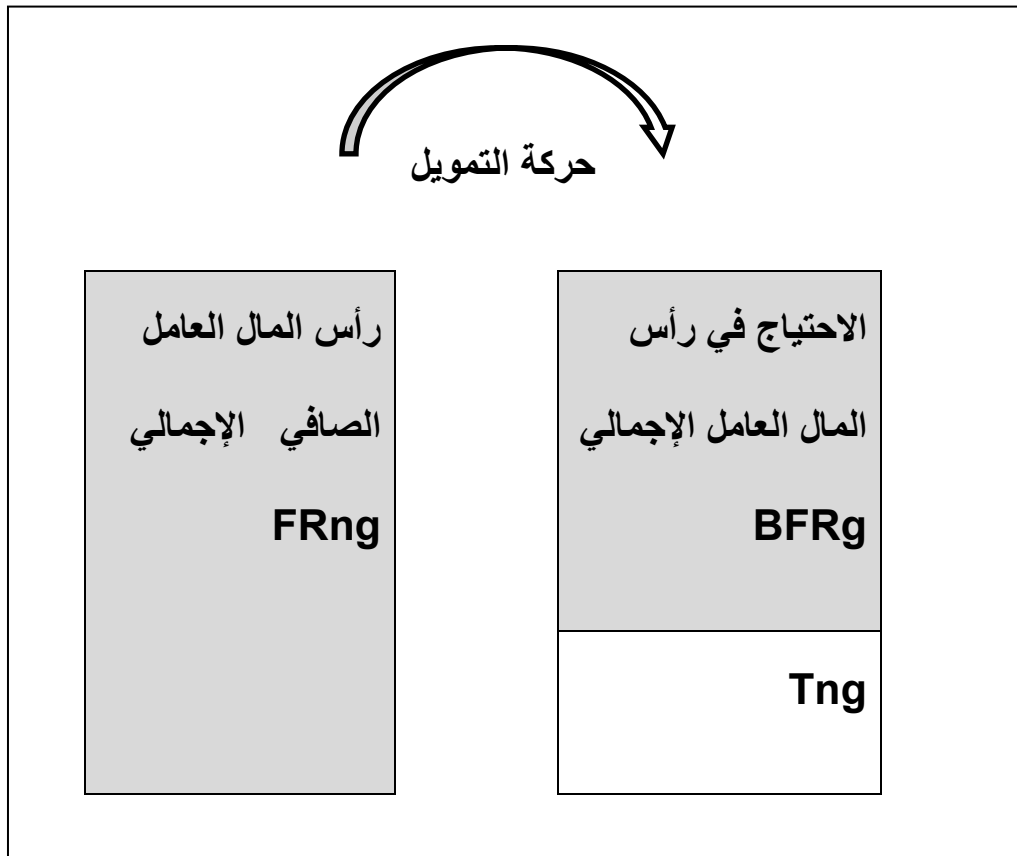
$$FRng > 0 \implies RD > ES$$

أي أن



## ❖ الشرط الثاني :

أن يكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي أن  $FRng > BFRg$  وبمعني أيضا انه لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال .

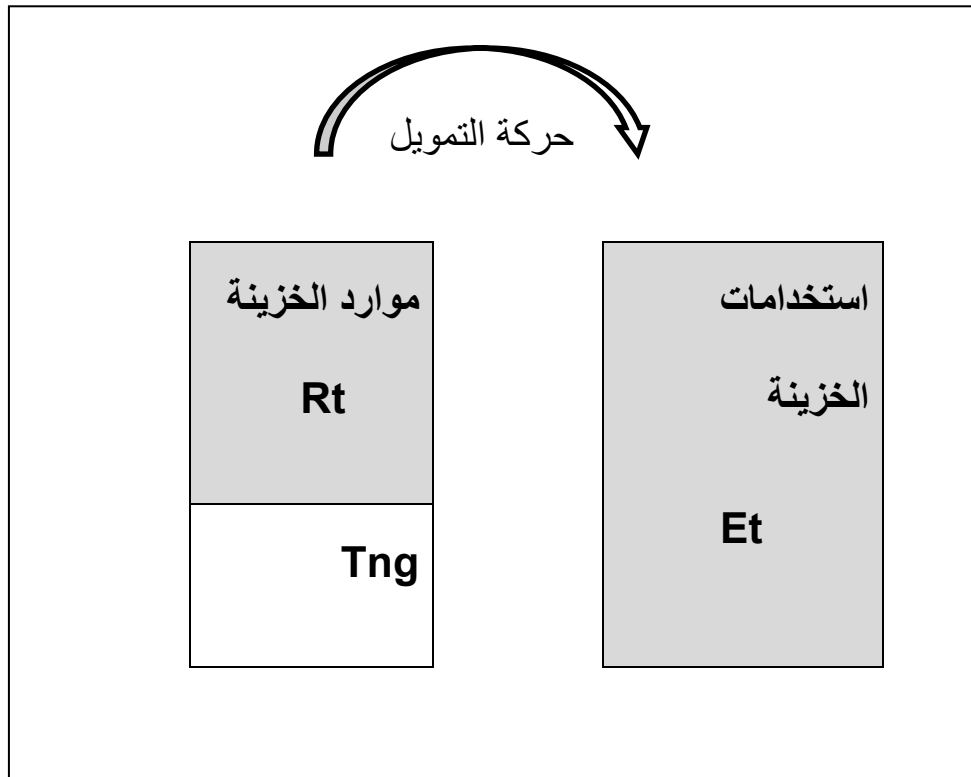


### ❖ الشرط الثالث :

أن تكون الخزينة موجبة, أي أن  $Tng > 0$  ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين, وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات .

أي أن

$$\Rightarrow \boxed{Tng > 0 = Et > Rt}$$



### 3-6- معالجة الاختلال في التوازن المالي

إذا كانت وضعية الخزينة سالبة فهذا يبين أن رأس المال العامل الوظيفي لم يعد كافياً لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل، وهو ما يستلزم ويستوجب على المؤسسة اتخاذ الإجراءات التالية:

- رفع رأس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو الرفع من رأس المال أو التنازل عن الاستثمارات.
- خفض الاحتياج من رأس المال العامل من خلال التفاوض مع الموردين من أجل الحصول على مهلة أطول للتسديد أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة أقصر للتحويل، أو التخفيض من المخزونات.

أما إذا كانت خزينة المؤسسة موجبة بشكل دائم ومستمر فهذا يدل على أن رأس المال الوظيفي له قيمة مهمة مقارنة بـ BFRg، وهو ما يطرح مشكلة الربحية لذلك لابد على المسير المالي أن يقوم بالإجراءات التالية:

- تخفيض رأس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الأجل أو توزيع الأرباح.
- الزيادة في الاحتياج لرأس المال العامل بواسطة التسديد للموردين في أسرع وقت وهو الأمر الذي يمكن من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يمكنه من اكتساب حصة أكبر في السوق.

#### **4- النسب المالية كأداة للتحليل المالي**

من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة فإن المسير المالي يستعمل عدة أدوات، من بينها النسب المالية، حيث تقوم على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية من أجل إعطاء دلالات ذات أهمية على البيانات الواردة في هذه القوائم، ما يتيح تفهم شامل لسيولة المؤسسة، قدرتها على الدفع ودرجة فاعليتها في إدارة أصولها.

تعرف النسب المالية على أنها تلك العلاقة بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية (الميزانية المالية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة)، بحيث تنتج النسب المالية بواسطة قسمة أي عنصر من عناصر القوائم المالية السابقة على عنصر آخر.

وتعرف أيضا على أنها دراسة العلاقة بين متغيرين والتي تعطي لنا دلالات وتقدم معلومات تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

يمكن تقسيم النسب المالية المتعلقة بالميزانية الوظيفية إلى المجموعات الرئيسية التالية والتي تضم كل منها عددا من هذه النسب:

#### **4-1- نسب الهيكل المالي:**

يهدف استخدام هذه النسب بشكل عام إلى دراسة تمويل استخدامات المؤسسة، والحكم على درجة إستقلاليتها المالية ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة، وفيما يلي أهم النسب شائعة الاستخدام بهذا الخصوص:

**4-1-1- تمويل الاستخدامات المستقرة:** تبين لنا هذه النسبة مستوى تغطية الاستثمارات الصافية عن طريق الأموال الدائمة، وما تجدر إليه الإشارة هو أن نسبة التمويل الدائم 
$$= \frac{\text{اموال دائمة}}{\text{استخدامات مستقرة}}$$
 قد تم إلغاؤها وتم تعويضها بنسبة تغطية الأموال المستثمرة لأنها تعبر عن تغطية الموارد الدائمة للاستخدامات المستقرة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للاستغلال (الهيكلية)، حيث يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + \text{BFReX}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1، لأن الاستخدامات المستقرة لا بد لها أن تمول بالموارد الدائمة، و أيضا بالنسبة لـ BFReX المرتبط بشكل عام بهيكل المؤسسة والذي لا بد أن يتم تمويله بواسطة الموارد الدائمة، بحيث أن أغلب المؤسسات تضع نسبة تقترب من الواحد الصحيح كنسبة مرجعية.

#### **4-1-2- الاستقلالية المالية:** تعتبر السياسة المالية للمؤسسة من أبرز العوامل التي يمكن لها

أن تؤدي إلى تحقيق التوازن المالي فيها، فإفراط المؤسسة في استعمال الديون المالية مؤشر خطير لأنه يؤدي إلى الوقوع في مشاكل مالية عسيرة وذلك بسبب تزايد المصاريف الثابتة والناجمة عن تسديد القروض والفوائد، لذلك يعتمد المشخص المالي على نسبة

الاستدانة من أجل معرفة معدل الاستدانة المالية للمؤسسة والتي تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستدانة} = \frac{\text{الديون المالية} + \text{موارد الخزينة}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

هذه النسبة يتعين أن لا تتجاوز 1 (الواحد) وذلك من أجل أن تستطيع المؤسسة أن تخدم ديونها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما تمكنت المؤسسة من أن تتعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الاقتراض أو عند تسديد الديون، ولكن إذا كانت هذه النسبة كبيرة وتتجاوز 1 فهذا يعني أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة ولا يمكن لها أن تحصل على تمويل إضافي عن طريق الاقتراض إلا بواسطة إعطاء ضمانات.

إن الهدف من هذه القاعدة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية بمعنى أن لا يفوق مجموع ديونها حجم رؤوس الأموال الخاصة، أي أن يكون ملاك المؤسسة مساهمين في احتياجاتها أكثر من مقرضيها، وهو شيء مهم خصوصا إذا ما تعلق الأمر بحالات التوقف عن الدفع والعسر المالي ومخاطر الإفلاس، فنلاحظ أنه إذا كان قرار الاستدانة يجعل أموال المقرضين أعلى من مساهمة المالكين فهو قرار غير رشيد من منظور الاستقلالية المالية ولا بد أن يعوض بقرار آخر مثل الزيادة في رأس المال للمساهمة أو التخلي عن بعض النشاطات أو التنازل عن بعض الاستثمارات... الخ.

#### **4-1-3- القدرة على الوفاء بمدة تسديد الديون المالية :** يعتمد المسير المالي على هذه النسبة

من أجل معرفة المدة الزمنية الضرورية لتسديد الديون المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالقدرة على التمويل الذاتي (CAF) وهذا على افتراض أن هذا الأخير لا يستخدم إلا

في خدمة الديون المالية) لا وجود لتوزيع الأرباح أو إعادة الاستثمار، بحيث يمكن معرفة مدة تسديد الديون المالية بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{مدة تسديد الديون المالية (القدرة علي الوفاء)} = \frac{\text{الديون المالية}}{CAF}$$

فالمعدل الملائم لهذه النسبة هو 4 وهذا في حالة ما إذا كان متوسط مدة الديون هو 8 وغالبا ما تعبر هذه النسبة عن مدة السداد المتوسط بين المؤسسة ودائنيها، فإذا كانت مثلا 3 فهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تغطية مجمل ديونها المالية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لثلاث سنوات قادمة.

وعدم احترام هذه القاعدة يدل على استمرار المؤسسة في عملية الاستدانة وذلك بغض النظر عن مستوى القدرة على التمويل الذاتي، وهو مؤشر عن زيادة وارتفاع عدم القدرة على الوفاء ومنه التوقف عن دفع الديون في آجال استحقاقها ومنه زيادة احتمال الوقوع في العسر المالي، فهذه النسبة تعتبر كمؤشر للمقرضين يساعدهم في اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسة.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أن القدرة على التمويل الذاتي CAF يمكن حسابها بواسطة

طريقة الجمع أو طريقة الطرح.

- طريقة الجمع : CAF = نتيجة الدورة + مصاريف محسومة - إيرادات محسوبة

CAF = نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك + المؤونات ونواقص القيمة + ق م ص  
للتثبيات المتنازل عنها - الاسترجاع عن نواقص القيمة والمؤونات - سعر التنازل عن التثبيات  
المتنازل عنها- القسط المحول من إعانات الاستثمار لنتيجة الدورة.

-طريقة الطرح: CAF = الفائض الإجمالي للاستغلال + إيرادات محصلة - مصاريف مسددة

#### 4-2- نسب السيولة

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة وذلك من خلال تحديد ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسائر ممكنة قياسا بتكلفتها، ويعتمد المشخص المالي غالبا على حساب النسب التالية:

#### **4-2-1- نسب السيولة العامة (نسبة التداول) :** تعبر هذه النسبة على عدد المرات الي تستطيع

فيها الاستخدامات المتداولة تغطية الموارد المتداولة، فكلما زادت هذه النسبة دل لنا ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة وتحسب من خلال العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة يتعين أن تتجاوز الواحد من أجل تحقيق رأس مال عامل صافي موجب، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، على أن لا يبلغ في قيمتها

**4-2-2-2- نسبة السيولة السريعة:** تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية - المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية و الاستخدامات سريعة التحويل إلى نقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونات كونه العنصر الأبطأ في التحول وكون المؤسسة لا تمتلك قدرة كبيرة على التحكم في سرعة دوارنه وارتباطه بعناصر عديدة من داخل وخارج المؤسسة، وعادة ما يفضل أن تكون في المجال بين 0.3 و 0.5 .

**4-2-3- نسبة السيولة الجاهزة ( الفورية):** تعتبر هذه النسبة من أدق النسب الي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، دون اللجوء الى القيم المالية غير الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة

أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات أو الحقوق إلى سيولة جاهزة، وتحسب نسبة السيولة

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}}$$

الجاهزة بالعلاقة التالية:

هذه النسبة يفضل بشكل عام أن تكون محصورة في المجال بين 0.2 و 0.3 .

ما تجدر إليه الإشارة أنه من الصعب وجود نسبة معيارية كمقياس للسيولة، ولكن يمكن

القول أن معايير السيولة تكون عادة محددة بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية وأيضا إلى حد

ما للمؤسسات التجارية في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد معين بالنسبة للمنشآت في

القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

#### 3-4- نسبة النشاط

تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، بحيث

يتم حسابها بالاعتماد على القيم الإجمالية إلي تظهر في الميزانية الوظيفية، و يتم التعبير عن هذه

النسب في معظم الأحيان بالأيام والمرات، وتعرف أيضا هذه النسب بنسب الإنتاجية إذ أن هدفها

هو قياس كفاءة وفعالية الإدارة في استعمال ما لديها من استثمارات من أجل خلق وتوليد

المبيعات.

**1-3-4- العلاقة بين BFRex ورقم الأعمال:** ما دام BFRex متعلق ومرتبب بنشاط

المؤسسة الرئيسي فهو ما يعني أنه مرتبب برقم الأعمال، فالنسبة الي تبين لنا هذه العلاقة تمكن

المشخص المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي

كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الإحتياج الهيكلي، و يحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{مدة الاحتياج ر ع ا} = \frac{BF\text{Rex}}{\text{رقم الاعمال}} \times 360$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه:

- زيادة في مدة التخزين أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن

- أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين

**4-3-2- معدل دوران المخزونات :** يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في

عملية خلق المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين

إلى عملية خلق المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد النقد وتحقيق الأرباح.

حيث يمكن حساب معدل دوران المخزونات من خلال العلاقتين التاليتين:

$$\text{دوران البضاعة / المواد الأولية} =$$

بالنسبة للبضاعة أو المواد الأولية كالتالي:

$$\frac{\text{تكلفة شراء البضاعة او الاولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة انتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

بالنسبة للمنتجات التامة كالتالي :

متوسط المخزون = (مخزون أو المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم تصريفها فيتم حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

**4-3-3-3- مدة التحصيل من الزبائن:** تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق من

$$\text{الزبائن و تحسب كما يلي: } \text{مدة التحصيل} = \frac{\text{الزبائن + اوراق القبض}}{\text{رقم الاعمال السنوية الالاجال}} \times 360$$

ويقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة الى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع زبائنها وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصيدها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة.

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات المدينة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب

فترة التحصيل، كما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الاعمال السنوية الالاجال}}{\text{الزبائن + اوراق القبض}}$$

كلما كان هذا المعدل أكبر كلما دل على سرعة تحصيل المؤسسة لديونها على الزبائن

#### 4-3-4- مدة التسديد للموردين: تعبر هذه النسبة عن المدة المتوسطة الي تسدد فيها المؤسسة

ديونها تجاه مورديها وتحسب كما يلي:

$$\text{مدة التسديد} = \frac{\text{الموردون} + \text{اوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الاجلة}} \times 360$$

ويقصد بفترة التسديد تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة الى تاريخ تسديدها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، تتبع هذه المدة بدورها سياسة المؤسسة التجارية في التعامل مع مورديها وعموما كلما كانت أكبر كان ذلك أفضل.

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة ( بالمرات خلال السنة ) من خلال مقلوب فترة التسديد، كما وضحه العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائمة} = \frac{\text{المشتريات السنوية الاجلة}}{\text{الموردين} + \text{اوراق الدفع}}$$

كلما كان هذا المعدل أقل كلما دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة

من أجل تسديد قيمة مشترياتها الآجلة.

والشرط المهم هنا، هو أن تجعل المؤسسة فترة التسديد أطول من فترة التحصيل أي أن يكون معدل دوران الحسابات المدينة أكبر من معدل دوران الحسابات الدائنة، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل ديونها المستحقة قبل تسديد الديون التي عليها.

#### 4-4- نسب الربحية

تعتبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة وهي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها أدرة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، أما فيما يتعلق بالمدى الأنسب لها فإن ذلك يختلف حسب نوع النشاط والقطاع ودرجة المنافسة وغيرها من الشروط، وبالتالي فإن تقييم نسب الربحية يستدعي مقارنتها أساسا بالنسب التاريخية لنفس الشركة والشركات المنافسة، وبطبيعة الحال كلما كانت أكبر كلما كان ذلك أفضل ودل على حسن الأداء الإجمالي للمؤسسة، وفي ما يلي أهم النسب المستخدمة:

**4-4-1- نسبة المردودية التجارية (هامش صافي الربح):** تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر بحسب نوعية النشاط و درجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100 \%$$

**4-4-2- معدل المردودية المالية (العائد على حق الملكية):** تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف، وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100\%$$

#### 4-4-3- معدل المردودية الإقتصادية (العائد على مجموع الأصول) : تقيس هذه النسبة الربح

الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في إستخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الإستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، و يحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100\%$$

#### 4-5- شروط استخدام النسب المالية

إن الإستفادة من النتائج التي تقدمها النسب المالية يبقى رهنا بالفهم الجيد والإختيار السليم لهذه النسب من أجل التوصل إلى أفضل الحلول، وفيما يلي أهم الشروط إلي يتعين احترامها أثناء استعمال التشخيص بالنسب المالية:

- أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يركب منها بسط ومقام النسب.
- اختيار النسب التي تتفق مع الأهداف التي تهدف لها عملية التشخيص المالي.
- أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة سواء لنفس المؤسسة خلال دورات سابقة أو لمؤسسات منافسة أو حتى من خلال نسب معيارية متفق عليها في حقل التحليل المالي.
- عدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية وأداء المؤسسة.

# المحور الثالث:

الميزانية الاقتصادية

وتحليل حسابات

النتيجة

## اولا : الميزانية الاقتصادية

القراءة الاقتصادية للميزانية هي جرد لمجموع استخدامات المؤسسة المبرمجة في دورة إستغلال وهي تحليل لمصادر تمويل هاته الإستخدامات في لحظة زمنية معينة، وبذلك نحصل على ما يسمى بالميزانية الاقتصادية. فتعبر الميزانية الاقتصادية عن الأموال الضرورية اللازمة للقيام بمشروع معين فهي تمثل للمحلل المالي من فهم إحتياجات المؤسسة في لحظة زمنية معينة. حيث تتكون الميزانية الاقتصادية من جانب الإستخدامات وجانب الموارد.

### **1- الاستخدامات: وتتكون مما يلي:**

- **الاستثمارات :** وهي القيم الثابتة التي حازت عليها المؤسسة أو أنشأتها وتحسب بالقيم الصافية.

- **استخدامات وموارد الإستغلال:** تتمثل استخدامات الإستغلال في مجموع تكاليف الإستغلال

المتعاقد عليها ولم تستهلك أو تبع بعد ( المخزونات)، المبيعات التي لم تدفع قيمتها بعد ( الزبائن

( كما تتمثل موارد الإستغلال في مجموع إيرادات الإستغلال أي النواتج التي لم تسجل بعد )

التسبيقات التجارية)، مجموع التكاليف المتعاقد بشأنها (ديون الموردون، ديون جبائية واجتماعية

( ويعتبر الفارق الموجب بين الاستخدامات وموارد الإستغلال عن الإحتياج لرأسمال العامل

للإستغلال BFREX .

- **إستخدامات وموارد خارج الإستغلال:** قد ينشأ تباعد زمني بخصوص الإستثمارات بين زمن

الشراء وزمن التسديد قيمته، كما يمكن أن يحصل تباعد زمني بين زمن التسجيل المحاسبي

للتكاليف الإستثنائية وزمن إنفاقها وهذا ما نعبر عنه بالإحتياج لرأسمال العامل خارج الإستغلال.

**2- الموارد:** يتشكل جانب الموارد في الميزانية الإقتصادية من الأموال الخاصة والإستدانة الصافية فهي تعتبر مصدر لتمويل الأصل الإقتصادي.

- **الأموال الخاصة :** وهي الأموال المقدمة من طرف الشركاء أو الرفع في رأسمال المؤسسة والأرباح غير الموزعة (الإحتياطات).

- **الإستدانة الصافية :** تتمثل الإستدانة الإجمالية في مجموع الديون البنكية والمالية المحصل عليها مهما كانت آجال إستحقاقها بطرح السيولة المتاحة والتوظيفات المالية من الديون الإجمالية نحصل على ما يسمى بالإستدانة الصافية حيث:

الديون البنكية والمالية متوسطة وطويلة الأجل + موارد الخزينة قصيرة الأجل ( الإعتمادات البنكية الجارية) - التوظيفات المالية- المتاحات = الإستدانة الصافية

إن المجموع الجبري للأموال الخاصة والإستدانة الصافية يسمى بالأموال المستثمرة CI والتي تشكل جانب الموارد في الميزانية الإقتصادية والتي من الضروري أن تتساوى محاسبيا مع الأصل الإقتصادي.

ووفقا للقراءة الإقتصادية للميزانية فإن الميزانية الإقتصادية تأخذ الشكل التالي:

N+2	N+1	N	الموارد	N+2	N+1	N	الاستخدامات
			الأموال الخاصة (C)				الاستثمارات الصافية (A)
			الديون البنكية والمالية ق و م و				المخزونات
			ط الأجل				+ حقوق الاستغلال
			- التوظيفات المالية				- ديون الاستغلال
			- المتاحات				
			= الاستدانة الصافية (D)				BFRex=
							BFRhex +
							(B) BFR =
			الأموال المستثمرة (C+D)				الأصول الاقتصادية (A+B)

## ثانياً: تحليل حسابات النتيجة

يعتبر مفهوم النتيجة ذو أهمية بالغه في إطار مالية المؤسسة، فهو عبارة عن جرد لكل تدفقات

التي تغير في النتيجة إما سلبي أو إيجاباً، فهو يشمل مجموع النواتج المولدة للثروة و مجموع

التكاليف التي تنقص الثروة حيث:

- **النواتج:** تمثل كل مصادر ثروة المؤسسة خلال الدورة ما يؤدي إلى إنشاء إجمالي الثروة؛

- **التكاليف:** تضم مجموع الأعباء التي تتحملها المؤسسة خلال الدورة والتي تؤدي إلى تدمير

إجمالي للثروة

- **النتيجة:** الرصيد الصافي لإنشاء/إنقاص الثروة

نسمي بذلك " **النتيجة** " رصيد النواتج والتكاليف ذات التأثير على مقدار الذمة خلال مدة

معينة، فقد تكون النتيجة موجبة عندئذ نقول أن هناك إغناء (زيادة في الثروة)، وقد تكون سالبة

وعندئذ نقول أن هناك إفقار (إنقاص في الثروة)، و نعني بـ "النتيجة:"

رصيد التدفقات المغيرة للذمة المالية خلال فترة محددة

### 1- النتيجة ودورات المؤسسة:

1-1- دورة الاستغلال: وتتكون من :

1-1-1- نواتج الاستغلال: وتضم

- مبيعات بضاعة

- إنتاج مباع

- إنتاج مخزن

- إنتاج مثبت

- نواتج أخرى

- النواتج الصافية على العمليات ذات الطابع طويل الأجل

- إعانات الاستغلال

- نواتج أخرى لعمليات التسيير الجارية

### **1-1-2- تكاليف الاستغلال: وتضم:**

- المشتريات ( مواد أولية، بضاعة، لوازم مستهلكة، مواد ولوازم غير قابلة للتخزين).

- تغييرات المخزونات.

- مشتريات أخرى وتكاليف خارجية.

- تكاليف العاملين.

- تكاليف أخرى لعمليات التسيير .

- مخصصات مؤونات الاستغلال

والفرق بين نواتج الاستغلال وتكاليف الاستغلال يسمى الفائض الإجمالي للاستغلال وعندما

نطرح منه مخصصات الاهتلاكات والمؤونات نحصل علي نتيجة الاستغلال

## 2-1- دورة الاستثمار : وتتكون من :

### 1-2-1- نواتج مالية: وتضم:

- نواتج المساهمات
- فوائد القيم المثبتة للتوظيف والأصول الأخرى المتداولة .
- نواتج مالية على الأصول المثبتة (على المنح، والسندات المثبتة)
- إسترجاع المؤونات المالية .
- تحويل التكاليف المالية .
- أرباح الصرف .
- نواتج صافية لعملية التنازل عن القيم المثبتة للتوظيف

### 1-2-2- التكاليف المالية: وتضم:

- فوائد و تكاليف مماثلة (خاصة بالقروض)
- خسائر الصرف.
- تكاليف صافية عن عمليات التنازل عن القيم المثبتة للتوظيف.
- مخصصات المؤونات المالية.

والفرق بين النواتج المالية والتكاليف المالية يسمى النتيجة المالية

## 1-3- دورة التمويل: وتتكون من :

### 1-3-1- نواتج استثنائية وتضم :

- نواتج إستثنائية على عمليات التسيير (العقوبات عن عملية التأخر عن السداد)
- نواتج إستثنائية على العمليات الرأسمالية (نواتج التنازل عن الأصول، وحصة إعانات الإستثمار)

- استرجاع المؤونات الاستثنائية

### 1-3-2- التكاليف الاستثنائية: وتضم:

- التكاليف الإستثنائية على عمليات التسيير.
- التكاليف الإستثنائية على العمليات الرأسمالية.
- مخصصات المؤونات الاستثنائية والفرق بينهما يسمي نتيجة العمليات الاستثنائية

## 2- عرض حسابات النتائج والتكاليف حسب الطبيعة

وفقا لما ورد ضمن المعيار المحاسبي الدولي **IAS1** يمكن عرض جدول حساب النتائج

وفق لطريقتين، حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة.

و يركز هذا الأسلوب على الإنتاج، أين يتم الإهتمام بكيفية التسجيل المحاسبي لمجموع التكاليف المتعاقد بشأنها خلال الدورة. ووفق هذا الأسلوب يتم إستخدام التغيرات في المخزون ( مخزون المنتجات التامة و مخزون المواد الأولية أو بضائع). فمثلا يتم أخذ من المشتريات مقدار التغير في مخزون المواد والبضائع للحصول على الإستهلاكات وليس المشتريات، أو

يضاف للمبيعات مقدار التغير في مخزون المنتجات التامة للحصول على الإنتاج و ليس المبيعات، وفيما يلي نموذج جدول حساب النتائج حسب الطبيعة :

المبلغ	النواتج و التكاليف (خارج الرسم )
	<p><b>نواتج الاستغلال :</b></p> <p>مبيعات بضاعة</p> <p>+ إنتاج مباع</p> <p>= رقم الأعمال الصافي</p> <p>+ إنتاج مخزن</p> <p>+ إعانات الإستغلال</p> <p>+ إسترجاع خسائر القيمة والمؤونات</p> <p>+ تحويل التكاليف</p> <p>+ نواتج أخرى</p>
	= انتاج الدورة
	<p><b>تكاليف الإستغلال المستهلكة :</b></p> <p>- مشتريات بضاعة</p> <p>- تغير المخزون</p> <p>- مشتريات المواد الأولية وتموينات أخرى</p> <p>- تغير مخزون المواد الأولية</p> <p>- مشتريات أخرى وتكاليف خارجية</p> <p>- ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة</p>

	<p>- أجور</p> <p>- تكاليف إجتماعية</p>
	<p><b>= الفائض الإجمالي للإستغلال</b></p>
	<p>- مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة :</p> <p>- على التثبيات: مخصصات الإهلاك</p> <p>- على التثبيات: مخصصات خسائر القيمة</p> <p>- على الأصول المتداولة: مخصصات خسائر القيمة</p> <p>- مخصصات المؤونات</p> <p>- تكاليف أخرى</p>
	<p><b>= نتيجة الإستغلال (1)</b></p>
	<p><b>النواتج المالية :</b></p> <p>نواتج المساهمات</p> <p>+ فوائد قيم أخرى مثبتة وحقوق الأصول المثبتة</p> <p>+ فوائد أخرى ونواتج مماثلة</p> <p>+ إسترجاع خسائر القيمة والمؤونات وتحويل التكاليف</p> <p>+ الفرق الإيجابي للصرف</p> <p>+ نواتج صافية لعمليات التنازل عن القيم المثبتة للتوظيف</p>
	<p><b>التكاليف المالية :</b></p> <p>- فوائد وتكاليف مماثلة</p> <p>- الفرق السلبي للصرف</p>

	- تكاليف صافية للتنازل عن القيم المثبتة للتوظيف
	<b>= النتيجة المالية (2)</b>
	<b>= النتيجة الجارية قبل الضريبة (1) - (2) = (3)</b>
	النواتج الإستثنائية : - على عمليات التسيير - على العمليات الرأسمالية - إستر جاع خسائر القيمة والمؤونات وتحويل تكاليف
	التكاليف الإستثنائية : - على عمليات التسيير - على العمليات الرأسمالية - مخصصات الإهلاكات وخسائر القيمة والمؤونات
	<b>= النتيجة الإستثنائية (4)</b>
	<b>= النتيجة الإجمالية قبل الضريبة (3)+(4)=(5)</b>
	- مساهمة الأجراء في نتيجة المؤسسة(6) - الضريبة على أرباح الشركات(7)
	<b>= النتيجة الصافية (5) - (6) - (7)</b>
	ربح أو خسارة

### 3- تحليل جدول حسابات النتائج باستخدام جدول الأرصدة

#### 3-1- مفهوم الأرصدة الوسيطة للتسيير: تمثل الأرصدة الوسيطة للتسيير متتالية تفصيلية

للتدفقات الناتجة من جدول النتائج، حيث لا يكفي المشخص المالي بالرصيد الإجمالي لهذا الجدول، والمتمثل في ربح أو خسارة الدورة، على إعتبار أنه يمثل نتيجة كل التكاليف ونواتج الدورة، و نعني بالرصيد الفرق بين عنصرين أحدهما يمثل الإيراد والآخر يمثل التكلفة.

وقد حدد النظام المحاسبي المالي سبعة أرصدة وسيطة للتسيير يهدف من ورائها إلى توضيح وتفسير كيفية تكوين نتيجة المؤسسة ويتعلق الأمر بـ: الهامش التجاري، إنتاج الدورة، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للإستغلال، نتيجة الإستغلال، النتيجة الجارية، النتيجة الإستثنائية.

#### 3-2- نموذج الأرصدة الوسيطة للتسيير : إن الهدف من جدول الأرصدة الوسيطة هو إعطاء

صورة واضحة حول مساهمة كل دورة من دورات النشاط في تحقيق الربح أو الخسارة، فالأرصدة التي تتوسط رقم الأعمال والنتيجة الصافية تعد بمثابة مؤشرات تقيس قدرة المؤسسة على تعظيم إيراداتها و التحكم في تكاليفها و الجدول التالي يبين ذلك:

	طريقة الحساب
A B	مبيعات بضاعة - تكاليف المشتريات المباعة
A-B	= الهامش التجاري A-B
	إنتاج مباع + إنتاج مخزن + إنتاج المؤسسة لذاتها
	= إنتاج الدورة
	إنتاج الدورة + الهامش التجاري - المشتريات من المواد الأولية - التغير في مخزون المواد الأولية - مصاريف خارجية أخرى
	= القيمة المضافة VA
	+ إعانات الإستغلال - ضرائب ورسوم و إقتطاعات مماثلة - مصاريف المستخدمين و المصاريف الاجتماعية
	= الفائض الإجمالي للإستغلال EBE
	+ مخصصات الإهلاك و مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة - إسترجاع الإهلاكات و مؤونات تدني قيم الأصول الثابتة
	= نتيجة الإستغلال

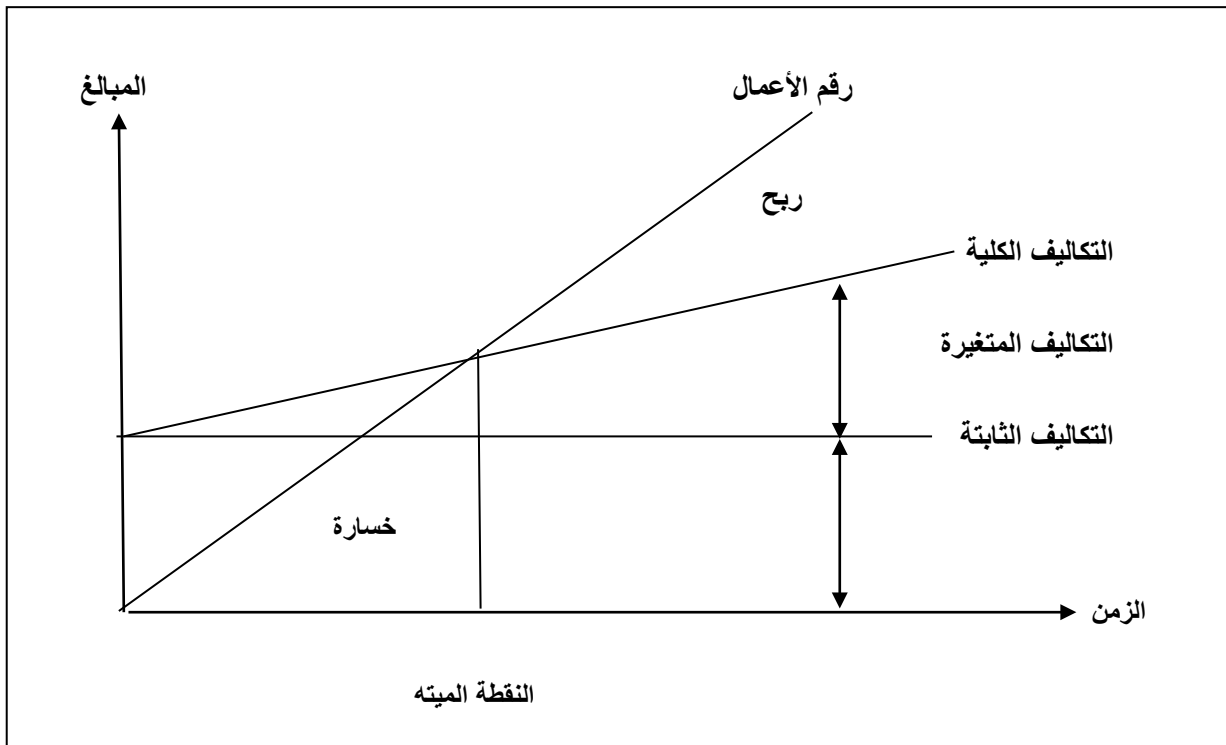
	+ إيرادات مالية - مصاريف مالية +/- رصيد التنازل عن التوظيفات المالية
C	= نتيجة جارية قبل الضريبة
	إيرادات استثنائية - مصاريف استثنائية = نتيجة استثنائية D C+D = النتيجة الاجمالية - الضرائب علي الأرباح
	= النتيجة الصافية

## 4- تحليل جدول حسابات النتائج باستخدام النقطة الميئة

**4-1- تعريف النقطة الميئة:** تعرف النقطة الميئة على أنها مستوى النشاط الذي تكون عنده مجموع المنتجات تغطي مجموع التكاليف، و بعبارة أخرى إذا كانت المؤسسة لم تصل إلى النقطة الميئة ( رقم الأعمال غير كافي )، فإنها تحقق خسارة؛ إذا كان رقم الأعمال يقابل النقطة الميئة فإن الفائدة معدومة؛ أما إذا تعدت المؤسسة نقطتها الميئة فإنها تحقق ربح.

ويمكن القول أن النقطة الميئة تعبر عن الخطر الإقتصادي حيث كلما كانت منخفضة كلما كان إحتمال أن تصل إليها كبيرا، و كلما كانت مرتفعة كلما كان إحتمال أن لا تصل إليها و كان الخطر كبيرا.

**4-2- التمثيل البياني للنقطة الميئة:** تنشأ النقطة الميئة بيانيا عند نقطة تقاطع التكاليف الكلية مع رقم الأعمال عندما تكون نتيجة المؤسسة معدومة كما يظهر في الشكل الموالي:



#### 3-4- مجالات النقطة الميته

تتخذ النقطة الميته عدة أشكال لكل منها فائدة تحليلية تستخدم في تفسير التغيرات في النتيجة، وهي :

- **النقطة الميته للإستغلال** : هي دالة التكاليف الثابتة و المتغيرة للإنتاج مميزة إستقرار النتيجة، و تستخدم لإستقرارية نتيجة الإستغلال؛

- **النقطة الميته المالية** : تأخذ بالإعتبار الأعباء المالية المتحملة على كاهل المؤسسة، تخص إستقرار في النتيجة الجارية؛

- **نقطة الميته الإجمالية** : تأخذ في الحسبان الأجر المتطلب من طرف المقرض والمساهم في المؤسسة.

#### 4-4- أثار النقطة الميته

تحليل النقطة الميته يركز على إفتراض وجود فئتين من التكاليف :

- **التكاليف المتغيرة** : وهي التي تتطور نسبيا مع مستوى الإنتاجية معبر عنها برقم الأعمال أو الإنتاج؛

- **التكاليف الثابتة** : التي تظل ثابتة مهما كان مستوى الإنتاجية، في الحقيقة هي ليست ثابتة إلا خارج مجال الإنتاجية.

التفرقة بين التكاليف الثابتة والمتغيرة هو مفهوم مرتبط بأفق زمني معين هذا الأفق ينتج من

السرعة التي بواسطتها المؤسسة تنجح في تكبير تكاليفها الثابتة مع إنتاجيتها، فعلى المدى

الطويل كل التكاليف تصبح متغيرة، لأن المؤسسة ستملك الوقت لتكبير تكاليفها مع تغير في

إنتاجيتها.

#### 4-5- حساب النقطة الميته

العلاقة	البيان
CA	رقم الأعمال
CF	تكاليف الاستغلال الثابتة
Cfi	التكاليف المالية الثابتة
CV	التكاليف المتغيرة
$M = (CA - CV) / CA$	الهامش علي التكاليف المتغيرة
$PMe = CF / M$	النقطة الميته للاستغلال
$(CA - Pme) - 1$	وضعية المؤسسة مقارنة بالنقطة الميته للاستغلال
$PMf = (CF + Cfi) / m$	النقطة الميته المالية
$(CA + PMf) - 1$	وضعية المؤسسة مقارنة بالنقطة الميته المالية

$PMT = (CF + Cfi + kep. Cp/(1-IS))/m$	النقطة الميتة الإجمالية
$(CA + PMt) - 1$	وضعية المؤسسة مقارنة بالنقطة الميتة الإجمالية

#### 4-6- أهم استخدامات النقطة الميتة

توجد عدة استخدامات لآلية النقطة الميتة في مجال التحليل المالي أهمها:

- قياس إستقرارية الربح أخذاً في الحسبان خصائص السوق وهيكل تكاليف الإنتاج وذلك بتحديد الأيام أو الوحدات الإنتاجية الكافية لتغطية التكاليف الثابتة، ومن ثم تحديد مجال الربحية الذي كلما كان طويلاً كلما أدى إلى إستقرار في الربح؛

- تحليل الفروقات بين التقديرات والإنجازات، و هذا أحد أهم الوظائف العملية التسييرية، وذلك بمراقبة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال مقارنة ما تم التخطيط بما تم إنجازه، وحينها يمكن إجراء عملية تقييم شاملة و إجراء التصحيحات اللازمة الهادفة لتجاوز الأخطاء والانحرافات في الإنجاز؛

- تساعد النقطة الميتة على اختيار الإستراتيجيات الصناعية، و ذلك باللجوء إلى تكثيف الجهود الإستثمارية من أجل تدنئة النقطة الميتة إلى أكبر حد ممكن وذلك بغية مضاعفة الإنتاج بغية إمتصاص التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة وبالتالي تحقيق الربحية و السيطرة على السوق؛

- الربط بين الإستراتيجية المالية و الإستراتيجية الصناعية، خصوصاً إذا كانت المؤسسة تعاني من وضعيات صعبة حيث تلجأ الإستراتيجية المالية إلى فتح رأس المال إلى المساهمة و التخلي

عن الإستدانة وذلك لتحقيق مستويات دنيا للنقطة الميثة، ومن ثم تجاوز الصعوبات التي تعاني منها في مجال التصنيع.

### ملاحظة وتوضيح :

التقسيم إلى أعباء ثابتة ومتغيرة على حساب النتيجة يقود إلى حساب هامش على الأعباء المتغيرة التي هي نسبة % من المبيعات.

\* الفرضية هي أن معدل الهامش يظل ثابتا مهما كان مستوى المبيعات، هذه الفرضية لا تكون دائما محققة في الواقع، معدلات التخفيض عن المبيعات أو المشتريات، معدل تكلفة الساعة الإضافية... تتغير عادة في دالة مستوى النشاط.

هذا التقديم لحساب النتيجة لا يظهر لنا إلا أنه يجب على المؤسسة تعميم رقم أعمال أدنى من أجل أن يمتص الهامش على الأعباء المتغيرة مجموع الأعباء الثابتة، النقطة الميثة هي رقم أعمال الذي من أجله تكون النتيجة معدومة لأن الهامش على الأعباء المتغيرة يساوي الأعباء الثابتة، ويعرف بوحدة من الصيغتين الآتيتين:

$$CA \text{ PM} = CA \text{ actuel} \quad x \quad \frac{\text{charges fixes}}{\text{marge sur charges variables}}$$

Ou

$$CA \text{ PM} = CA \text{ actuel} \quad x \quad \frac{\text{charges fixes}}{\text{taux de marge sur charges variables}}$$

## 5- تحليل جدول حسابات النتائج باستخدام أثر المقص

### 1- مفهوم تقنية أثر المقص: 'ا ciseau effet'

هي آلية بسيطة رياضية وأيضاً إقتصادية كونها ناتجة عن دراسة تطور مختلف النواتج والتكاليف، والتي يعتبر الفرق بينهما عن نتيجة المؤسسة ومن ثم فإن أثر المقص هو آلية إقتصادية تدرس ديناميكيا وبيانيا التطور المتبادل للنواتج من جهة ولتكاليف عوامل الإنتاج بالمفهوم الواسع من جهة أخرى.

وتتمثل في تطور غير مرغوب فيه في أسعار المبيعات مقارنة بتكلفة الوحدة لمصاريف الإستغلال، وهي في الغالب تكلفة شراء المواد الأولية أو البضائع، الأمر الذي يتسبب في تقلص معدل الهامش و يظهر في عدة أشكال:

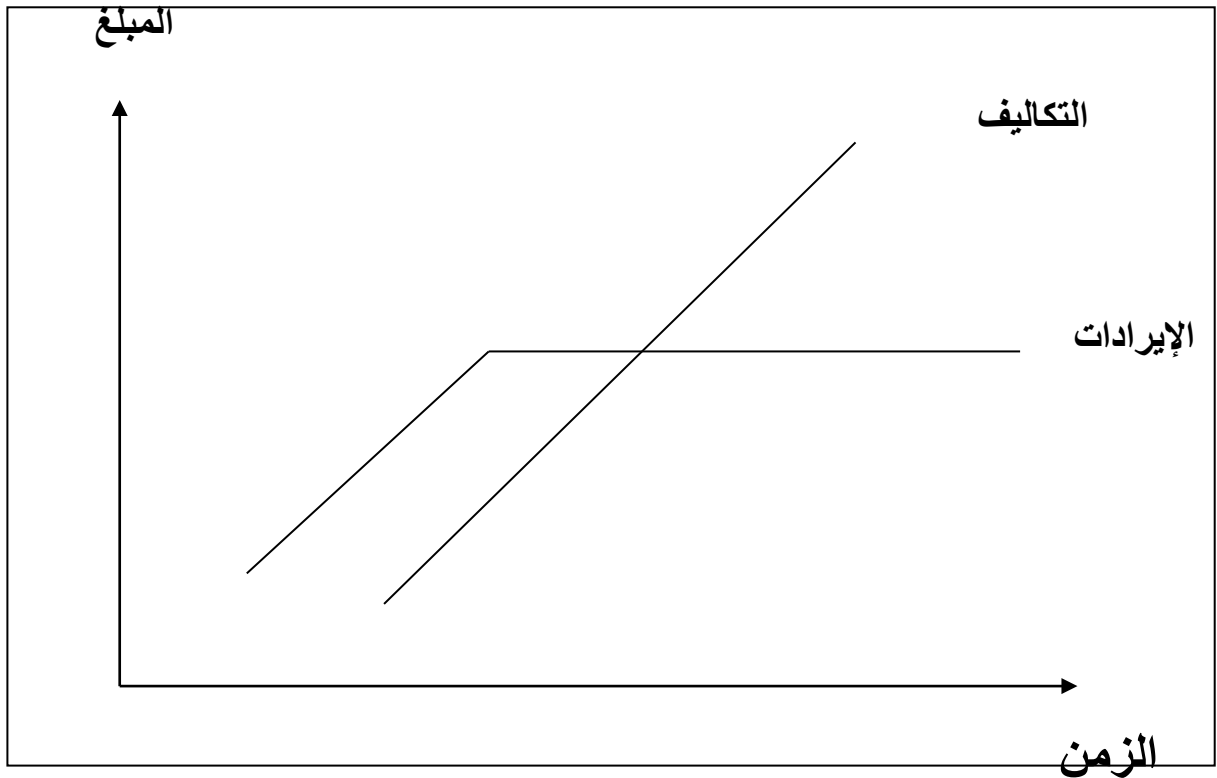
- إنخفاض أسعار البيع: وترجع في غالب الأحيان إلى إنتاج غير متحكم فيه.
- إرتفاع تكلفة شراء المواد الأولية: بحيث لا تستطيع المؤسسة تعويض هذا الإرتفاع من خلال سعر البيع بفعل المنافسة الشديدة أو إجراءات الحكومية لتسقيف الأسعار .
- أثر تغير غير مرغوب فيه في المشتريات أو المبيعات: على سبيل المثال فرع توزيع بريطاني للمؤسسة صناعية فرنسية تشتري بأورو من المؤسسة الأم، إرتفاع الأورو سير فع من تكلفة الشراء المحسوبة بالجنيه الأسترليني.
- بالنسبة للمؤسسة الخدمية: أثر المقص قد ينجم عن إرتفاع لموجور أكبر من إرتفاع أسعار

المبيعات، أما بالنسبة لمؤسسة النقل أثر المقص فيها قد ينجم عن إرتفاع لأسعار الوقود و التي لا يمكن تغطيتها بسعر البيع.

### أ- الحالات المرضية :

#### **1- حالة إنخفاض معدل نمو النواتج وثبات معدل نمو التكاليف:**

مضمون هذه الحالة هو أن سلوك كل من النواتج و التكاليف يكون أولا في حالة جيدة حيث ينمو ان بشكل متوافق يضمن نتائج جيدة إلى أن يتوقف نمو الإيرادات لسبب من الأسباب وتبقى المصاريف تنمو بنفس الوتيرة السابقة.

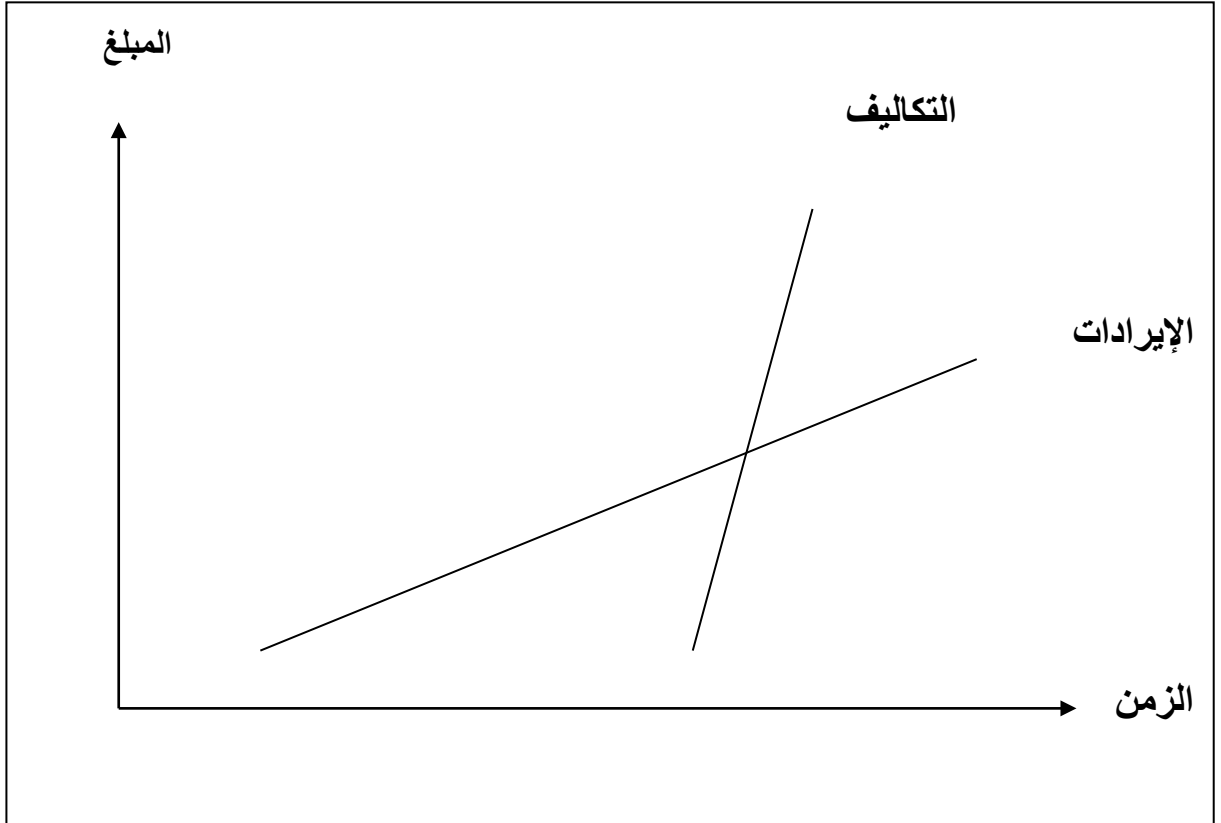


Pierre Vernimmen, finance d'entre paris , 9e édition, pas pascal Quiry et Yann le fur ,Daloz pais 2011.

P 220

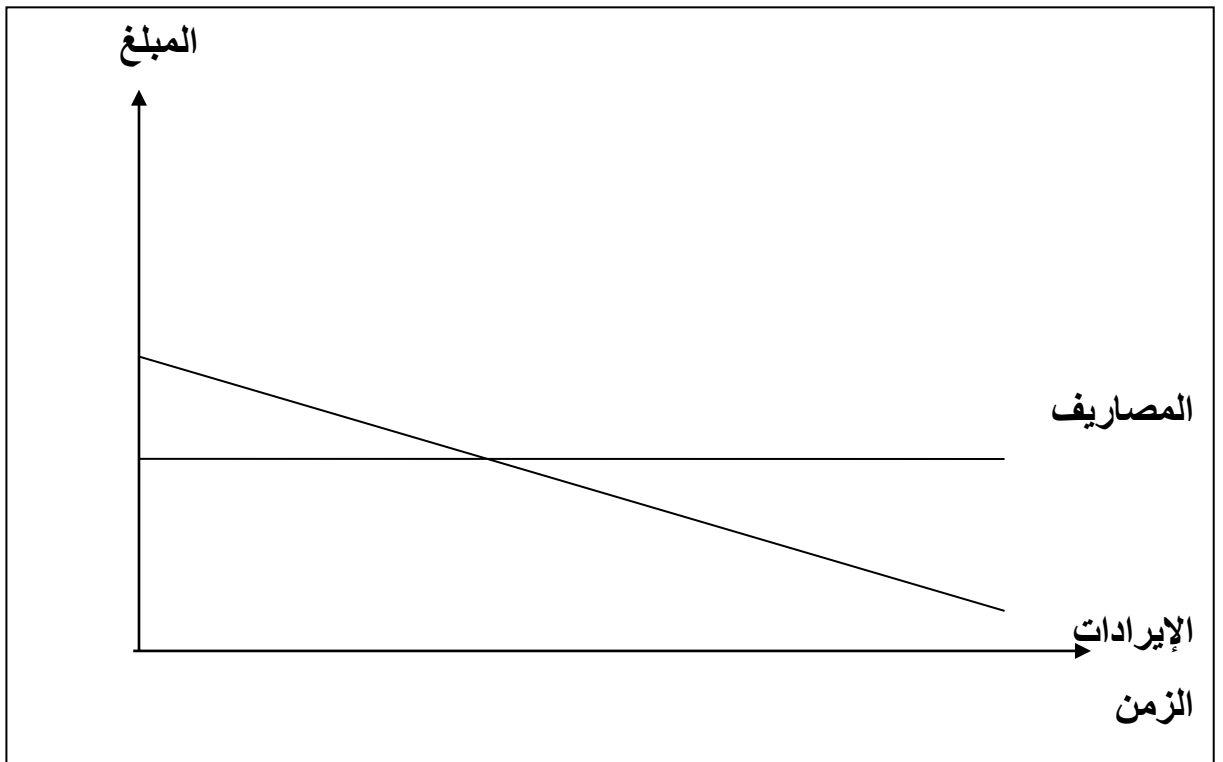
## 2- حالة الهروب إلى الأمام:

وهنا المؤسسة تشهد عدم توافق بين منحنى التكاليف و منحنى النواتج حيث تنمو التكاليف بمعدل يفوق معدل نمو النواتج فقد كانت المؤسسة في فترات سابقة تحقق نتائج إيجابية تناقصت تدريجيا إلى أن تحولت إلى خسائر متتالية وفي تسارع تدريجي.



### 3- حالة إنخفاض ضعيف في النواتج مع ثبات التكاليف:

هي حالة تمثل بيانيا مقصا مفتوحا جزئيا حيث يتميز النشاط بنواتج ثابتة ومستقرة عبر الزمن مقابل إنخفاض طفيف في التكاليف وقد يكون سبب ذلك سلوك طبيعي في رقم أعمال موسمي متعلق بطبيعة النشاط

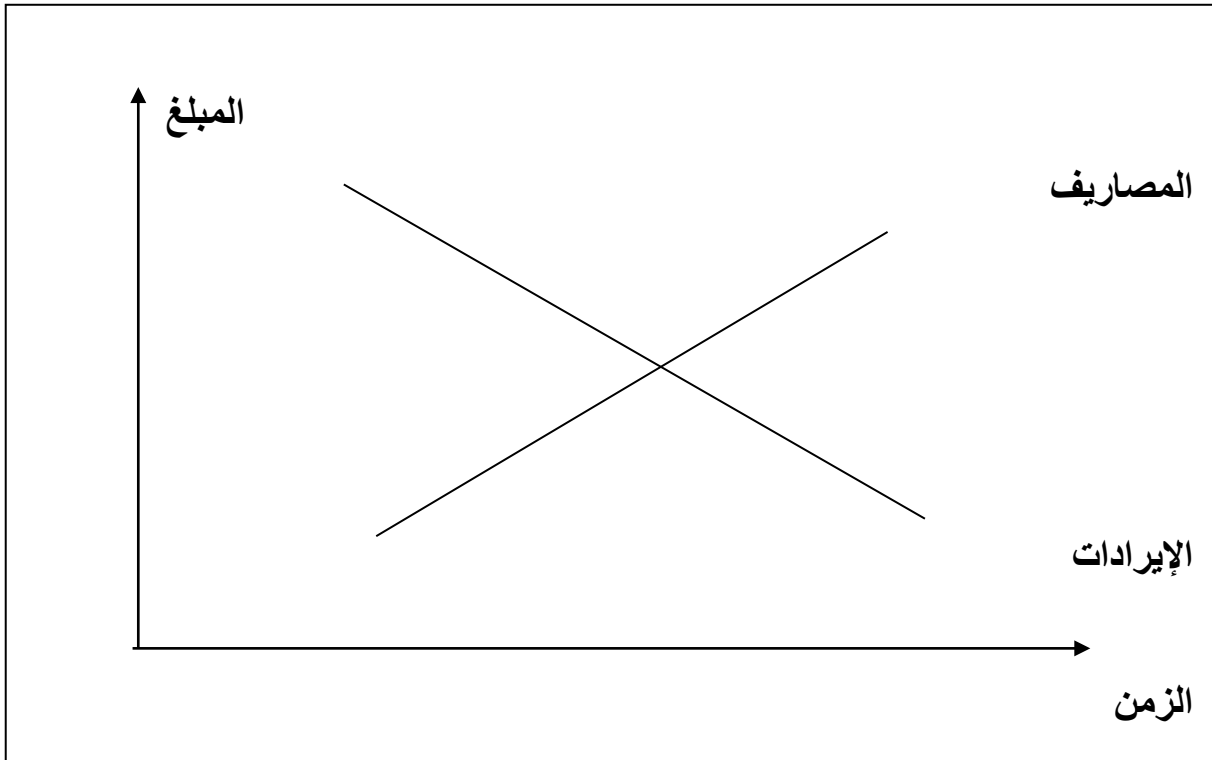


#### 4- حالة المقص المفتوح:

تتوافق هذه الحالة مع مؤسسة كانت متحركة في السوق وبدأت تفقد إمتيازاتها بشكل تدريجي

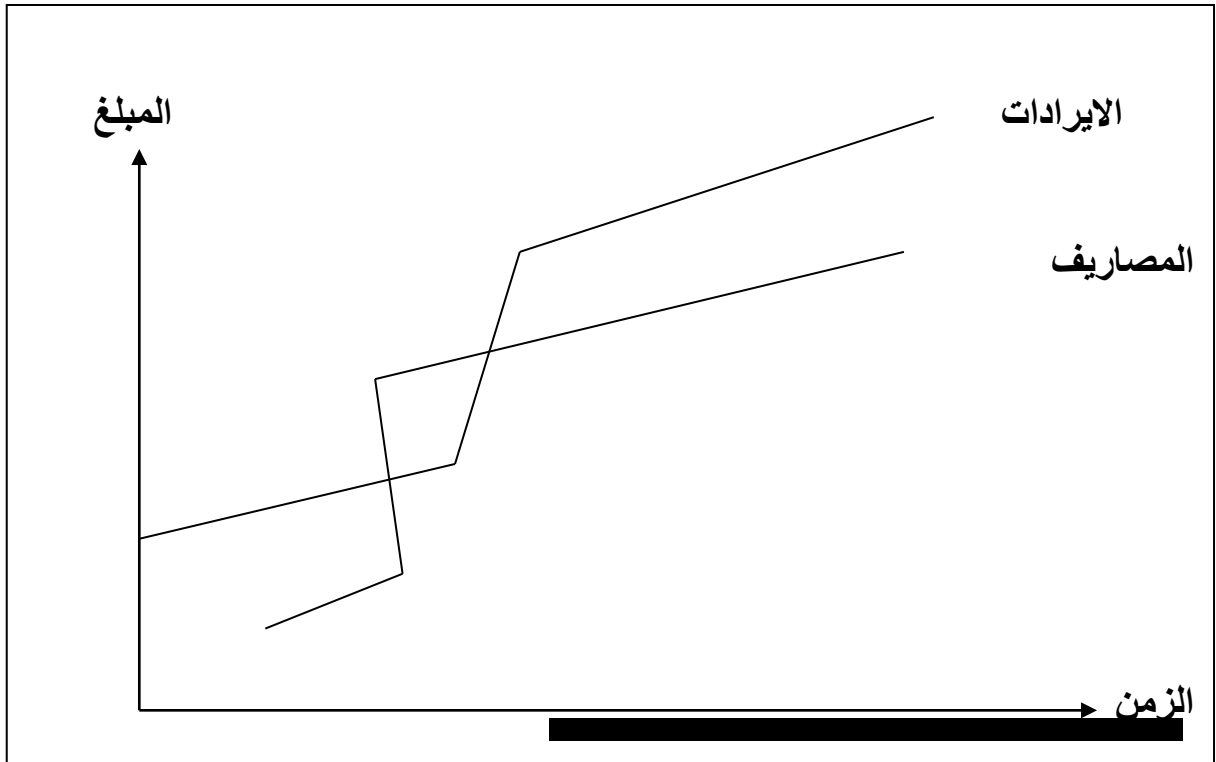
لأسباب داخلية تتمثل في ضخامة تكاليفها وأسباب خارجية تكمن في خروجها التدريجي من

السوق بسبب عدم قدرتها على المنافسة الحالية وفقدان تدريجي لإمتيازاتها التنافسية



##### 5- حالة إرتفاع شديد في تكاليف عوامل الإنتاج ، وارتفاع متأخر للنواتج:

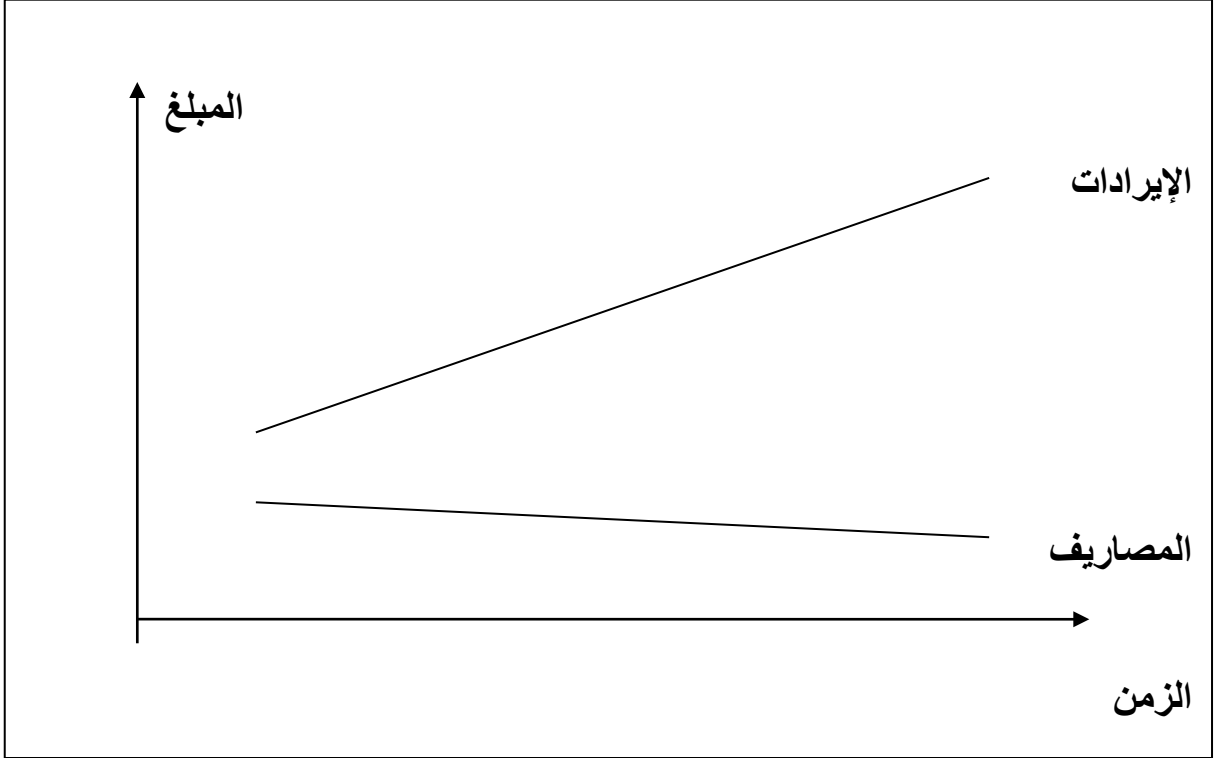
تنتج هذه الحالة عند معاناة المؤسسة في بعض الحالات صعوبات في التزود بوسائل الإنتاج بسبب تكاليف شراءها وتكاليف تشغيلها ويكون ذلك في عدة قطاعات منها النفط الصناعات الثقيلة ، فرغم سيطرة المؤسسة على حصة سوقية معتبرة إلا أن ضخامة التكاليف أثرت سلبا على النتيجة وهي وضعية مؤقتة لا تدوم طويلا ، فالمؤسسة الكبيرة هي الوحيدة التي تستطيع مواجهة مثل هذه المشكل وهذا بفضل سيطرتها على السوق



## ب- الحالات الجيدة:

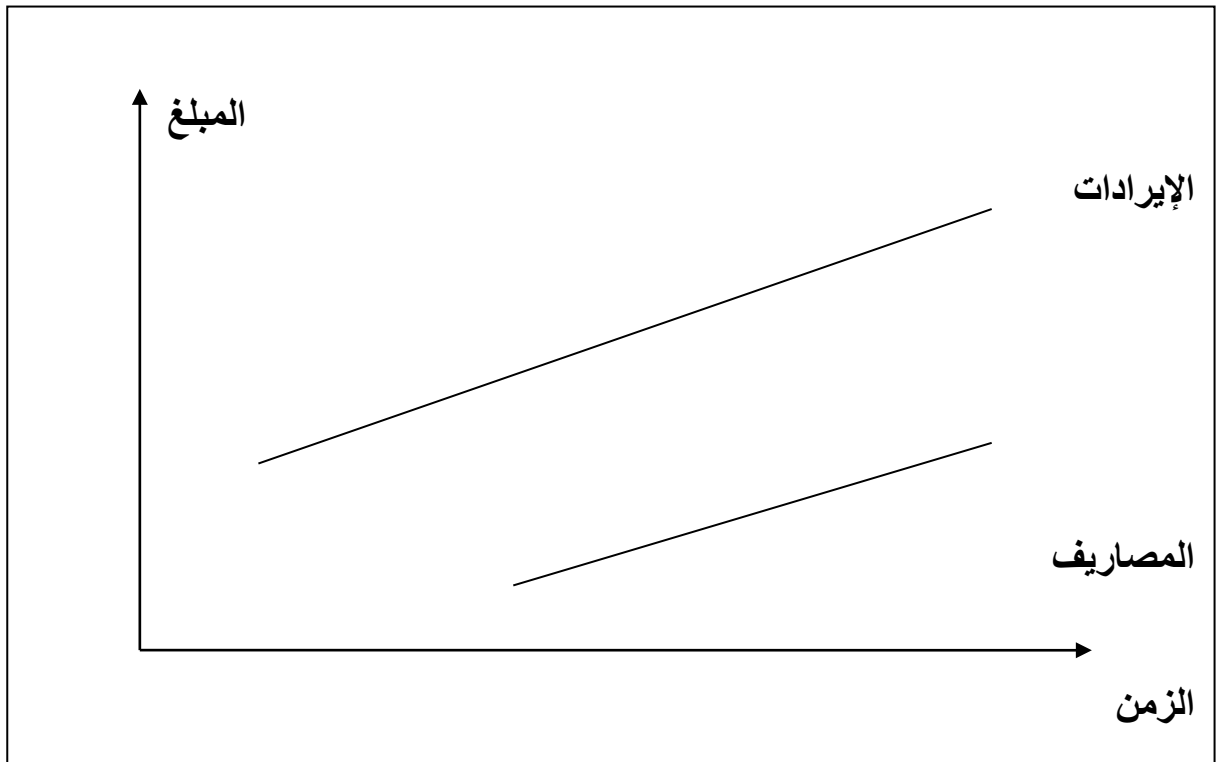
1- حالة نمو ضعيف للنواتج مع انخفاض بطيء للتكاليف بفعل إرتفاع الإنتاجية :

هي إحدى الحالات المثلى التي ترغب المؤسسات الإقتصادية في تحقيقها، حيث تشغل الربحية مساحات كبيرة بسبب الإرتفاع الحاد في الإيرادات والتحكم الجيد في التكاليف، ولا تتحقق هذه الحالة إلى لدى المؤسسات الكبرى التي لها عمر طويل في النشاط.



## 2- نمو معتد للنواتج و أعلى مقارنة بنمو التكاليف:

هذه الحالة أكثر إيجابية من سابقتها، و تمثل ذروة الربحية وذلك من خلال إرتفاع منحنى الإيرادات و أكثر من منحنى التكاليف، وهناك عوامل عديدة مساهمة فيها منها: تدني تكاليف العمالة، السيطرة على السوق، إمتيازات ممنوحة من الدولة ، وهي حالة لا تدوم طويلا ، وبالتالي وجب على المؤسسة الإستفادة منها بشكل كبير



# المحور الرابع :

## جداول التمويل

تمهيد: يعتبر جدول التمويل من أهم الوسائل والوثائق التي تترجم السياسة المالية للمؤسسة وذلك من دورة مالية الأخرى فهو يوضح التغيرات في رأس المال العامل الصافي ومصدر هذه التغيرات لذلك يعتبر هذا الجدول من الآليات التي يتم الاعتماد عليها في التشخيص المالي.

## 1- مفهوم جداول التمويل

يعتبر جدول التمويل قائمة مالية تتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، حيث يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، ومنه جاء جدول التمويل ليحدد التدفقات المالية بين كل من الموارد والاستخدامات، اعتماداً على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين، والذي ينتج عنه التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة. (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 126)

## 2- أهداف جداول التمويل

يسمح جدول التمويل بمعرفة الآلية التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تلخيص أهم أهداف جدول التمويل فيما يلي:

- القيام بتحليل التغيرات التي تطرأ على ذمة المؤسسة والمتمثلة في كل الحركات المحاسبية.

(لسلوس، 2012، صفحة 62)

- تحليل العمليات التي قامت بها المؤسسة والقيام بإظهار تأثيرها على الخزينة.

- إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي استفادت منها المؤسسة خلال الدورة.

- التعرف على نسبة الطاقة التمويلية الذاتية مقابل مجموع الموارد.

- التعرف على نسبة التمويل الذاتي مقابل الديون المالية.

- تحليل السياسة التمويلية للمؤسسة من أجل تعزيز نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف من أجل

رفع المردودية.

- تقييم نجاعة سياسات التمويل والاستثمار وتقدير انعكاساتها على مستقبل المؤسسة وتتبع التغيير

في رأس المال العامل والقيام بتفسيره.

- يساعد جدول التمويل على اتخاذ القرارات الخاصة ببرامج المؤسسة واحتياجات المؤسسة.

### **3- بناء جداول التمويل**

يقوم جدول التمويل PCG 82 علي الفرق بين التدفقات المستقرة من جهة والتدفقات

قصيرة الأجل من جهة أخرى، فيتضح لنا في الجزء الأول من الجدول كل من الاستخدامات

المستقرة والموارد الدائمة ومن خلال الفرق بينهما نحصل علي التغيير في رأس المال العامل.

أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات قصيرة الأجل، وهذا عن طريق الفرق بين

موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة من جهة، واستخدامات كل منهم علي حدي من

جهة أخرى، حيث يتمثل هذا الفرق في التغيير في رأس المال العامل الصافي (قريشي و بن

ساسبي، 2011، صفحة 127)

### 3-1- الجزء الأول من جدول التمويل:

وضح هذا الجدول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) والعناصر التي كانت سببا في هذا التغير، بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية و يتكون من جزئين وهما:

(زغيب و بوشنقىر، 2011، صفحة 123)

- الموارد الدائمة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الدورة المالية.

- الاستخدامات الثابتة (المستقرة) التي كونتها المؤسسة في الدورة نفسها.

و منه نلاحظ أن هذا الجدول مخصص لموارد واستخدامات الدورة الطويلة الأجل، ومن

أجل إعداد قائمة الموارد والاستخدامات يتم الاعتماد على المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: رصد التغيرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة

- المرحلة الثانية: تصنيف التغيرات التي حدثت إلى موارد واستخدامات استنادا للقاعدة التالية:

كل زيادة في عناصر الاستخدامات المستقرة أو نقصان في الموارد الدائمة تعتبر استخدام، وكل

زيادة في الأموال الدائمة و كل نقصان في عناصر الأصول الثابتة تعتبر مورد، كما يجب

إظهار التمويل الذاتي خلال تلك الفترة كعنصر أساسي في تمويل المؤسسة، حسب ما يظهره

الجدول الموالي:

الاستخدامات	الموارد
* الانخفاض في الخصوم	* الارتفاع في الخصوم
* الارتفاع في الأصول	* الانخفاض في الأصول

والجدول الموالي يوضح لنا محتوى القسم الأول من جدول التمويل:

### الجزء الأول من جدول التمويل "التمويل متوسط وطويل الأجل"

الاستخدامات المستقرة	الموارد الدائمة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- حيازة استثمارات جديدة</li> <li>- مصاريف موزعة علي عدة سنوات</li> <li>- تسديد الديون البنكية والمالية</li> <li>- التخفيض في الأموال الخاصة</li> <li>- توزيع الأرباح (تسديد مكافآت رأس المال)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القدرة على التمويل الذاتي CAF</li> <li>- التنازل أو الانخفاض في عناصر التثبيتات</li> <li>- رفع رأس المال أو المساهمات</li> <li>- الحصول علي ديون مالية</li> </ul>
التغير في الاستخدامات المستقرة -	التغير في الموارد المستقرة +
- $\triangle$	$\triangleleft$ FRng $\rightarrow$

المصدر : (قريشي و بن ساسي، 2011، صفحة 128)

إن الجزء الأول من جدول التمويل يهدف إلى تقييم التغيير في رأس المال العامل الوظيفي وبالتالي فهو يعبر عن سياسة التمويل وسياسة الاستثمار المنتهجة من طرف المؤسسة، وعندما يكون هذا التغيير موجبا فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه مورد صافي، في المقابل عندما يكون هذا التغيير سالب فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه استخدام صافي.

### تحليل مكونات محتوى الجزء الأول من جدول التمويل

❖ الموارد الدائمة : وتتكون من العناصر التالية:

- القدرة على التمويل الذاتي :تعرف بأنها الطاقة التمويلية الذاتية، فهي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل مالية ونواتج خلال دورة معينة، فالقدرة على التمويل الذاتي تبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة اعتمادا على مواردها المالية الذاتية وتحسب CAF من خلال العلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك + المؤونات وخسائر القيمة - الإسترجاع في خسائر القيمة والمؤونات + ق م ص للتشبيات المتنازل عنها - سعر التنازل للتشبيات المتنازل عنها - القسط المحول من إعانات الإستثمار لنتيجة الدورة

وما تجدر إليه الإشارة أن القدرة على التمويل الذاتي يتم حسابها بعدة طرق ومن بينها

الطريقة المعتمدة في نموذج PCG 82 ويتم حسابها كما يلي:

لقدرة على التمويل الذاتي = نتيجة الدورة الصافية + مخصصات الاهتلاكات + مخصصات المؤونات -  
استرجاع المؤونات + أو - فائض أو نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

- **التنازل أو الإنخفاض في عناصر التثبيتات:** إن التنازل عن التثبيتات الملموسة وغير الملموسة والمالية تعتبر موارد دائمة ويتم احتسابها بسعر التنازل في جدول التمويل بحيث يتم الاعتماد على جداول الاستثمارات من أجل الحصول على كل المعطيات المتعلقة بعملية التنازل، إضافة إلى ذلك يتم اعتبار انخفاض الاستثمارات المالية والخاصة بالاسترجاع المحصل عن الحقوق المتعلقة بالمساهمات والإقراض والودائع والكفالات كمورد دائم.

- **رفع الأموال الخاصة:** تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على أموال جديدة ويكون ذلك بواسطة قيام المؤسسة بطرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور في السوق المالي، فهذه الآلية تمكن المؤسسة من رفع رأس مالها خصوصا إذا كانت تحقق أرباح معتبرة وهو الشيء الذي يجعل الأفراد يقبلون بشكل كبير للاكتتاب في أسهمها، وهناك آلية أخرى يتم من خلالها الرفع في الأموال الخاصة وهي إعانات الاستثمارات والتي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية بحيث يتم تسجيل هذه الإعانات كمورد وذلك بقيمتها الإجمالية.

- **الزيادة في الديون المالية:** وتتمثل في الديون الجديدة الي تتحصل عليها المؤسسة خلال الدورة المالية والي تتعدى درجة استحقاقها السنة، ويتم استثناء الاعتمادات البنكية الجارية.

❖ **الاستخدامات المستقرة:** وتتكون من العناصر التالية:

- **حيازة تشبيبات جديدة:** قد تشمل العملية حيازة التشبيبات الملموسة أو غير ملموسة أو التشبيبات المالية والي يتم تسجيلها بالقيم الإجمالية خلال الدورة ويتم حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو بالعلاقة التالية:

$$\text{مشتريات الاستثمارات} = \text{الاستثمارات الصافية} + \text{حصص الاهتلاكات للدورة} + \text{القيمة الباقية للتنازل}$$

عن الاستثمارات

- **المصاريف الموزعة على عدة سنوات:** وهي عبارة عن المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمس القادمة فهي تؤدي دور الاهتلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة ويتم حسابها من خلال الميزانية والمعلومات المحاسبية المتممة لها.

- **تخفيض الأموال الخاصة:** أي التخفيض في رأس مال الشركة وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة أو عندما يتخذ قرار بإعادة هيكلتها.

- **تسديد الديون:** وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{ديون الدورة الحالية} = \text{ديون الدورة السابقة} + \text{الارتفاع في الديون} - \text{التسديد}$$

- **توزيع الأرباح:** وتخص الأرباح خلال الدورة  $1_N$  والي يتم توزيعها خلال الدورة  $N$ ، فالأرباح المحتجزة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميتها أو عمالها من أرباح تحققت خلال الدورة المالية السابقة، ويمكن أن تحسب الأرباح الموزعة حسب العلاقة

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{نتيجة الدورة السابقة} - \text{الارتفاع في الاحتياطات}$$

التالية:

أو تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الأرباح الموزعة} = \text{الأرباح الصافية للدورة } 1 - N + \text{الترحيل من جديد للدورة } 1 - N - \text{الاحتياطات}$$

$$\text{الجديدة} - \text{الترحيل من جديد للدورة } N$$

### 3-2- الجزء الثاني من جدول التمويل:

يبين الجدول الثاني أي الجزء الثاني من جدول التمويل التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية، فهو يبين لنا موارد دورة الاستغلال وخارج الاستغلال واستخداماتها.

ويتمثل الهدف من إعداد جدول التمويل من أسفل الميزانية في التعرف على كيفية تخصيص التغير في رأس المال العامل الوظيفي، حيث أنه يمكن من مراقبة كيفية استغلال رأس المال العامل الوظيفي على مستوى حسابات أصول وخصوم الاستغلال فهذا الجزء يبين لنا التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتأثير هذا التغير على الخزينة الصافية الإجمالية.

- **التغير في عناصر الاستغلال:** ينتج عن هذه التغيرات التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال والذي نعبر عنه بـ  $\Delta BFRex$  ، والتغير في عناصر الاستغلال تعني لنا الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية والتي تنتج عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع والتي يتم حسابها عن طريق الفرق بين الاستخدامات والموارد وفق العلاقة

التالية:

$$\Delta BFRex = \Delta Eex - \Delta Rex$$

- **التغير في العناصر خارج الاستغلال:** ينتج عن التغير في الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال والذي يعبر عنه بـ  $\Delta BFRhex$  ، فالتغير في العناصر خارج الاستغلال تتمثل في

$$\Delta BFRhex = \Delta Ehex - \Delta Rhex$$

الاحتياجات المالية الي تنشأ عن الأنشطة غير الأساسية والأنشطة الي يكون لها طابع استثنائي،  
ويتم حساب هذا التغير من خلال العلاقة التالية:

-التغير في عناصر الخزينة: يحسب هذا التغير من خلال الفرق بين التغير في موارد الخزينة  
والتغير في استخدامات الخزينة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\Delta TN = \Delta Et - \Delta Rt$$

ومن خلال قيمة الأرصدة السابقة يتم حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية  
وفقا للعلاقة التالية:

$$\Delta FRng = \Delta BFRex + \Delta BFRhex + \Delta TN$$

# المحور الخامس:

تحليل المردودية

وَأثر الرافعة المالية

يأخذ موضوع المردودية ونسب الربحية أهميته ضمن مالية المؤسسة للحكم على مدى فعالية التسيير وكفاءة المسيرين. ويقصد بالمردودية مدى قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية وتحقيق أرباح صافية.

و نظرا لإتساع مفهوم المردودية واختلاف وجهات النظر بخصوصها فإننا جدد عدة أنواع لنسب المردودية، وهذا نظرا لإختلاف "النتيجة" أو "الوسائل" التي يتم أخذها بعين الإعتبار في حساب المردودية، طبقا للهدف المراد الوصول إليه، وعادة ما يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من نسب المردودية والمتمثلة في:

### 1- المردودية التجارية RCA

تقوم المردودية التجارية بقياس النشاط التجاري للمؤسسة، وهي المردودية من وجهة نظر الإستغلال العادي الذي تمارسه المؤسسة وهي عبارة عن مقدار الأرباح التي حققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات، مما يسمح لإدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، كما يمكن مقارنة النسبة بنسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات للحكم على كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على المبيعات،<sup>39</sup> وتحسب كما يلي:

المردودية التجارية الصافية = ( النتيجة الصافية \ رقم الأعمال خارج الرسم)

المردودية التجارية الإجمالية = ( نتيجة الإستغلال الصافية \ رقم الأعمال خارج الرسم)

أو المردودية التجارية الإجمالية = ( الفائض الإجمالي للإستغلال \ رقم الأعمال خارج الرسم)

### 2- المردودية الإقتصادية RE

تمثل العلاقة بين النتيجة الإقتصادية التي حققتها المؤسسة ومجموع الأموال المستثمرة. قد يعبر عن النتيجة الإقتصادية بالفائض الإجمالي للإستغلال أو بنتيجة الإستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها إحتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الإقتصادية،



$$\frac{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الاصول}} \times \frac{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الاصول}} \times \frac{\text{نتيجة الاستغلال بعدالضريبة}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}} = \text{المردودية المالية}$$

**(03)**
**(02)**
**(01)**

**وزن الديون**
**دوران الاصول**
**معدل الهامش الصافي**

النسبة (1): تمثل هذه النسبة الهامش الصافي للمؤسسة الذي يحدد السياسة التجارية؛

النسبة (2): تمثل هذه النسبة تقدم معدل دوران الأصول الذي يوضح الفعالية الإنتاجية للمؤسسة؛

النسبة (3): تمثل هذه النسبة معدل مديونية المؤسسة الذي يحدد سياسة التمويل بالنسبة للمؤسسة

وعليه تقوم كل من المردوديات الثلاث على قياس كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك

جددهم في مجال إهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين، فالمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي

يمكنها أن تثريهم، والمسيرين يستطيعون التحقق من جداح المؤسسة، والمقرضون يشعرون بالأمان عند

إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا أكثر من تلك التي لا تحققها

#### 4- أثر الرافعة:

يفسر أثر الرافعة معدل المردودية المالية بدلالة كل من معدل المردودية الإقتصادية وتكلفة الإستدانة. وعليه

يعرف أثر الرافعة بأنه أثر الإستدانة السلبي أو الإيجابي على مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة.

يحدث الرفع المالي كلما حصلت المؤسسة على قروض حاملة للفوائد (تكلفة استدانة). فقد يحتاج نشاط

المؤسسة إلى موارد مالية إضافية، ويكون التمويل بالأموال الخاصة أحيانا صعبا وأعلى تكلفة مقارنة

بالإستدانة والتي تنجم عنها تكلفة ثابتة. وعليه، تلجأ المؤسسة إلى الزيادة في الموارد المالية الدائمة عن طريق

الإستدانة، وهذا ما يدعى بالرفع المالي. والسؤال المطروح هنا: ما أثر هذا الرفع المالي على مردودية

الأموال الخاصة ؟ وهذا هو موضوع أثر الرافعة المالية.

يتم تمويل الأصل الاقتصادي عن طريق كل من الأموال الخاصة والإستدانة، فيولد الأصل الإقتصادي نتيجة إستغلال تتوزع ما بين المقرضين والمساهمين.

**تعريف:** نسمي أثر إستدانة، الفرق ما بين مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية.

يمكن تعريف مردودية الأموال الخاصة بأنها المجموع الجبري لكل من المردودية الاقتصادية وأثر الرافعة. وعليه فإن أثر الرافعة المالية عبارة عن المقدار الذي سوف يترجم المردودية الاقتصادية إلى مردودية مالية. يكون أثر الرافعة إيجابيا إذا كان الفرق بين معدل مردودية الأموال الخاصة ومعدل المردودية الاقتصادية (  $R_{cp} - R_e$  ) موجبا.

يؤدي أثر الرافعة دورا مزدوجا، إذ يمكن أن يرفع معدل المردودية المالية مقارنة بمعدل المردودية الاقتصادية، كما يمكن أن يخفض معدل المردودية المالية في بعض الحالات.

إن مبدأ أثر الرافعة هو كما يلي: عندما تقوم مؤسسة بالإستدانة وإستثمار الأموال المقترضة في أدواتها الصناعية والتجارية (الأصل الاقتصادي)، فإنه - في ظل ظروف عادية - لابد أن تولد هذه الأموال الإضافية (الرفع المالي) نتيجة إستغلال تغطي المصاريف المالية الناجمة عنها، وإلّا فما الهدف من الإستثمار. فنتيجة الإستغلال يولدها الأصل الإقتصادي، والنسبة بينهما هو معدل المردودية الاقتصادية. بينما المصاريف المالية تنتج عن الإستدانة، والنسبة بينهما هي تكلفة الإستدانة، وعليه، فإنه بناء على كون  $R_{exp} > FF$  لابد أن يكون  $R_e > i$ ، حتى يكون أثر الرافعة إيجابيا على مردودية الأموال الخاصة.

إذن عند مستوى معين ومحدد للمردودية الاقتصادية، يمكن أن تسمح الإستدانة برفع مردودية الأموال الخاصة. وعليه فإن:  $R_e > i$  ← اثر الرافعة ايجابي،  $R_e > i$  ← اثر الرافعة سلبي،  $i = R_e$  اثر الرافعة حيادي

### جدول أثر الرافعة والمردودية المالية

$i = CF (1-IS)$	تكلفة الاستدانة $i$
$R_e = R_{exp} (1-IS) / AE$	معدل المردودية الاقتصادية $R_e$
$(R_e - i)$	فرق الرافعة $(R_e - i)$
$D / CP$	الرافعة المالية
$(R_e - i) D / CP$	اثر الرافعة
$R_{net} / CP$ ou $R_e + (R_e - i) D / CP$	مردودية الأموال الخاصة

الواقع أن المؤسسة مطالبة بمعدل معين، يدعى بمعدل المردودية المفروض (المطلوب)، وهذا ما يسمى من وجهة نظر المؤسسة بتكلفة رأس المال و التي هي عبارة عن تكلفة مصادر التمويل. ويمكن حسابها بالوسط الحسابي المرجح (طريقة غير مباشرة)، ولهذا تسمى بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال، حيث:

$$CMP = \frac{CP}{CP+D} Ke + \frac{D}{CP+D} I (1-IS )$$

حيث:

$CMP_c$ : التكلفة الوسطية المرجحة (تكلفة رأس المال)؛  $CP$ : الأموال الخاصة؛  $D$ : الإستدانة البنكية والمالية؛  $K_e$ :

تكلفة الأموال الخاصة؛  $j$ : تكلفة الإستدانة. يعبر الفرق بين معدل المردودية الإقتصادية ومعدل المردودية

المفروض (تكلفة رأس المال) عن مقدار القيمة الذي أنشأته المؤسسة

## سلسلة تمارين مقترحة

التمرين الأول: لتكن لديك الميزانية المالية المختصرة التالية :

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
2650.00	الأموال الدائمة CP	900.00	الأصول الثابتة AF
315.00	القروض القصيرة الأجل CCT	2065.00	الأصول المتداولة AC
2965.00	المجموع	2965.00	المجموع

**المطلوب :**

1- احسب رأس المال العامل سيولة من أعلى وادني الميزانية؟

2- ماهية حالة FRL ؟ ما هو تفسيرك ؟

التمرين الثاني : باعتبارك محلا ماليا قدمت لك الميزانية المالية التالية:

المبالغ	الخصوم ( الموارد )	المبالغ	الأصول ( الاستخدامات )
12.00.00	الأموال الجماعية	7.00.00	الأراضي
5.00.00	أموال خاصة	5.00.00	المباني
6.00.00	احتياطات	3.00.00	معدات وأدوات
4.00.00	نتيجة الدورة	10.00.00	تجهيزات أخرى للإنتاج
9.00.00	قروض طويلة ومتوسطة الأجل	6.00.00	مخزونات
7.00.00	قروض بنكية قصيرة	12.00.00	مدينو المخزونات
4.00.00	قروض أخرى	4.00.00	نقديات
<b>47.00.00</b>	<b>المجموع</b>	<b>47.00.00</b>	<b>المجموع</b>

**المطلوب :**

1- أحسب FRL من منظورين ، بعد إعادة تكوين الميزانية المالية المختصرة ؟

2- ماهو تفسيرك لحالة FRL ؟

التمرين الثاني: قدمت إليك الميزانية المحاسبية لمؤسسة x بتاريخ 12/31 ن

المبالغ	الخصوم ( الموارد )	المبالغ	الأصول ( الاستخدامات )
700000	أموال خاصة	12645	- الاستثمارات معنوية
645652	احتياطات		- استثمارات مادية
42447	نتائج قيد التخصيص	245820	الأراضي
128600	مؤونات الأخطار والتكاليف	1602960	المباني
112778	نتيجة الدورة	303490	- الاستثمارات المالية
799700	ديون طويلة ومتوسطة الأجل		- مخزونات
1105480	الموردون والحسابات	402568	مواد اولية
428315	الملحقة	1004820	منتجات تامة
245610	ديون جبائية واجتماعية	1415790	حقوق العملاء والحسابات
1217556	قروض قصيرة الاجل	438045	الملحقة
	تسبيقات بنكية		المتاحات ( النقديات )
<b>5.426.138</b>	<b>المجموع</b>	<b>5.426.138</b>	<b>المجموع</b>

1- إعداد الميزانية المالية المختصرة ؟

2- حساب رأس المال العامل سيولة من اعلي الميزانية ؟

3- حساب رأس المال العامل سيولة من أسفل الميزانية ؟

4- ما هو حكمك على الوضعية المالية للمؤسسة؟

**التمرين الثالث:** اعتمادا على المعطيات المالية المتمثلة في ميزانية مؤسسة اقتصادية لـ 3 سنوات :

البيان	2005	2006	2007
الاستثمارات	428710	640950	790515
المخزونات	103195	170702	195872
العملاء	95928	114796	182320
البنك	78425	65747	51802
الصندوق	22339	15667	14910
مجموع الأصول	728597	1007862	1235419
الأموال الخاصة	270690	359320	451540
المؤونات	12340	26915	38982
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	180944	254715	298993
الموردون	85727	107022	135645
ديون أخرى	22165	41913	47518
تسبيقات بنكية	156731	217977	262741
مجموع الخصوم	728597	1007862	1235419

1- حساب رأس المال العامل سيولة من اعلي وأسفل الميزانية لجميع السنوات؟

إعطاء تصور للحلول التي تساعد على تصحيح المسار المالي للمؤسسة إن وجد خلل؟

**التمرين الرابع:** تريد شركة (X) الشروع في استثمارات جديدة لمواجهة النمو الحاصل في نشاطها، وقدمت إليك هذه الميزانية من اجل إجراء دراسة لتطور وضعيتها المالية خلال سنتي 2015 و 2016 .  
مع العلم أن الميزانية المحاسبية في 2016/12/31 و2015، و ان تاريخ 2015/01/01 يمثل بداية تاريخ نشاط الشركة

دورة 2015	دورة 2016	الخصوم	دورة 2016				الأصول
			ق.م.ص	ق.م.ص	إه و مؤ	ق.م.إج	
226.200	536.000	حسابات رأس المال	105.448	184.144	46.744	230.888	الأصول الثابتة
170.000	240.000	رأس المال المدفوع	-	10.208	8.648	18.856	قيم ثابتة غير ملموسة
6.384	107.600	احتياطات	104.520	171.576	38.096	209.672	قيم ثابتة ملموسة
10.824	10.368	مؤونة الأعباء والخسائر	928	2.360	-	2.360	قيم ثابتة مالية
38.992	178.032	قروض بنكية	455.992	659.640	44.752	704.392	الأصول الجارية
335.240	307.784	الخصوم الجارية	128.280	241.128	29.680	270.808	المخزونات
228.560	202.200	المورد وملحقاته	128.280	241.128	29.680	270.808	البضائع
19.624	39.528	أجور و ضرائب واجبة الدفع	273.864	399.192	15.072	414.264	حقوق على الغير
70.680	50.376	موردو القيم الثابتة	200.000	284.928	15.072	300.000	الزبائن
16.376	15.680	الاعتماد الجارية للبنك	28.817	43.954	-	43.954	أوراق القبض
			3.967	8.170	-	8.170	موردون مدينون
			41.080	62.140	-	62.140	حقوق التنازل عن الاستثمار
			53.848	19.320	-	19.320	الحسابات المالية
			40.848	12.320	-	12.320	البنك
			13.000	7.000	-	7.000	الصندوق
561.440	843.784	المجموع	561.440	843.784	91.496	935.280	المجموع

### معلومات مكملة:

- مبلغ اهتلاكات القيم الثابتة الملموسة في بداية دورة 2016 كان بقيمة 23.200 دج.

- مبلغ مؤونة تدني قيمة البضائع في بداية دورة 2016 كان بقيمة 20.776 دج.

- مبلغ مؤونة تدني قيمة الزبائن في بداية دورة 2016 كان بقيمة 10.552 دج.

### المطلوب:

1- إعداد الميزانية الوظيفية لدورتي 2015 و 2016.

2- حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي لكلا الدورتين.

3- ما رأيك في تطور الوضعية المالية للمؤسسة.

التمرين الخامس : اعتمادا على المعطيات المالية ل ثلاث مؤسسات والنتائج كما يلي :

03	02	01	الأصول
32000	690000	45000	استثمارات معنوية
-	-	160000	استثمارات مادية
3000	2233000	31000	استثمارات مالية
39000	277000	280000	المخزونان
28000	1193000	144000	حقوق أخرى
11000	692000	247000	المتاحات
<b>113000</b>	<b>5085000</b>	<b>907000</b>	المجموع
			الخصوم
65000	1088000	147000	الأموال الخاصة
2000	2182000	72000	الديون طويلة
33000	-	661000	ومتوسطة الأجل
-	1815000	-	الموردون
13000	-	27000	ديون أخرى
			تسبيقات بنكية
<b>113000</b>	<b>5085000</b>	<b>907000</b>	المجموع

المطلوب :

- 1- إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسات الثلاثة ؟ 2- احسب رأس المال العامل الصافي الإجمالي
- 3- احسب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي  $BFRg$  . 3- احسب الخزينة الصافية الإجمالية  $TNg$  ؟

التمرين السادس : إليك الميزانية المحاسبية لمؤسسة حديثة النشأة بعد سنة واحدة من النشاط في 2014/12/31.

2014	الموارد	2014	الاستخدامات
<b>531.590</b>	<b>الأموال المملوكة</b>	<b>492.605</b>	<b>الأصول الثابتة</b>
195.000	رأس المال المدفوع	<b>478285</b>	<b>الثبتيات العينية</b>
32.074	احتياطات	35.600	أراضي
6.170	نتيجة الدورة الصافية	164.960	تركيبات تقنية
5.906	مؤونة الأعباء والخسائر	70.900	معدات وأدوات
124.340	اهتلاكات ومؤونات	200.825	معدات نقل
25.115	قروض بنكية	6.000	قيم ثابتة ملموسة قيد الإنجاز
27.400	قروض بنكية أخرى	<b>14320</b>	<b>الثبتيات المالية</b>
112.500	قروض على عقود الإيجار التمويلي	9.320	سندات الفروع
3.085	الشركاء: ديون مالية	5.000	سندات أخرى للمساهمة
<b>106.275</b>	<b>الخصوم الجارية</b>	<b>145.260</b>	<b>الأصول الجارية</b>
42.590	المورد والحسابات الملحقه	<b>132.890</b>	<b>المخزونات</b>
8.038	أجور وضرائب واجبة الدفع	28.390	مواد أولية
3.040	ديون أخرى للاستغلال	37.300	منتجات تامة الصنع
17.600	موردو القيم الثابتة	40.200	الزبائن والحسابات الملحقه
11.022	ضرائب على الأرباح	27.000	حقوق التنازل عن الثبتيات
4.900	ديون أخرى	<b>12.370</b>	<b>خزينة الأصول</b>
12.000	قروض بنكية	10.000	البنك
3.085	الشركاء الحصص الواجب دفعها	2.370	الصندوق
<b>4.000</b>	<b>خزينة الخصوم</b>		
4.000	الاعتمادات البنكية الجارية		
<b>637.865</b>	<b>المجموع</b>	<b>637.865</b>	<b>المجموع</b>

المطلوب: 1- حساب مؤشرات التوازن المالي ؟

2- التعليق على التوازن المالي للمؤسسة انطلاقاً من مؤشرات التوازن المالي المحسوبة ؟

**التمرين السابع :** إليك الميزانية المالية للسنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2013 لشركة

صناعية

2013	2012	2011	2010	الخصوم	2013	2012	2011	2010	الأصول
94.7	76.1	78	76.5	الأموال الدائمة	96.6	79.8	76.8	72.1	الأصول الثابتة
78.7	61.1	67	64.5	اموال خاصة	91.5	74	71.5	67	قيم ثابتة
58	55	53	52	رأس مال الشركة	6	5	4.5	4	شهرة المحل
3	2.5	2.5	2	احتياطات	26.5	26	26	25	أراضي
14.9	1.8	9.8	7.5	فرق إعادة تقييم	59	43	41	38	مباني
1.8	1.3	1.2	2	نتائج رهن التخصيص	5.1	5.8	5.3	5.1	قيم ثابتة أخرى
1	0.5	0.5	1	مؤونات الخسائر والأرباح	1.6	2	1.8	1.5	مخزون عمل
16	15	11	12	ديون طويلة الأجل	1.5	2.3	2	2.1	سندات مساهمة
16	15	11	12	ديون استثمارات	2	1.5	1.5	1.5	سندات تجهيز
19.6	18.8	19.6	14.6	ديون قصيرة الأجل	0	0	0	0	سندات توظيف
5	6	2.3	2	موردون	17.7	15.1	20.8	19	الأصول المتداولة
3	2.3	3	2.3	حسابات شركاء	5.6	5.9	9.9	3.9	قيم استغلال
7	6.5	8.5	8	ديون استغلال	1.6	2.9	3.9	1.9	مواد ولوازم
4	3.2	5	1.3	أوراق دفع	4	3	6	2	منتجات تامة
0.6	0.8	0.8	1	سلفات مصرفية	4.6	4.9	4.5	8.1	قيم غير جاهزة
					0.9	0.6	1	0.8	سندات مساهمة
					3.5	4	2.3	5.3	زبائن
					0.2	0.3	1.2	2	أوراق قبض
					7.5	4.3	6.4	7	قيم جاهزة
					4.7	1.3	4.3	5	أوراق قبض
					2.8	3	2.1	2	بنك
114.3	94.9	97.6	91.1	المجموع	114.3	94.9	97.6	91.1	المجموع

إذا علمت أن الاهتلاك السنوي للمباني كالتالي : 2011 = 6.5 مليون دج ، 2012 = 6.8

، مليون دج ، 2013 = 9.8 مليون دج

المطلوب: إعداد جداول التمويل لسنوات 2011 و 2012 و 2013

## التمرين الثامن :

أرادت مؤسسة CAP تمويل مشروع استثماري قدره 200 مليون دج، مناصفة بين الاستدانة وأموالها الخاصة بحيث يسدد المبلغ المقترض والمقدر ب 100 مليون دج ، في السنة 5 +n وذلك بسعر فائدة سنوي قدره 5 % .  
إذا علمت انه لا يوجد أي استثمار إضافي في هذه الفترة، قم باستكمال الجدول التالي:

N+5	N+4	N+3	N+2	N+1	N	البيان
360	320	280	240	200	165	تخصيلات الاستغلال
190	180	185	180	175	165	- نفقات الاستغلال
						= فائض خزينة الاستغلال
0	0	0	0	0	200	- الاستثمارات
						= تدفق الخزينة المتاح
						توزيع التدفق:
						نحو الدائنين
						نحو المساهمين

التمرين التاسع : إليك المعطيات التالية لميزانية مؤسسة (D) في تاريخ 2020/12/31 كما يلي:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
120000	رأس المال		حيازة استثمارات
80000	النتيجة	12000	- المادية
10000	الاهتلاكات والمؤونات	23000	- المعنوية
8000	الاحتياطات	40000	- المالية
20000	ديون الاستغلال	60000	المخزونات
100000	التنازل عن	30000	حقوق الاستغلال
60000	الاستثمارات	100000	البنك
50000	الرفع في الاموال	100000	الصندوق
20000	الخاصة	118000	حقوق الخزينة
15000	قروض جديدة		
	مكافاة راس المال		
	تسديد القروض		
<b>483000</b>	<b>مجموع الخصوم</b>	<b>483000</b>	<b>مجموع الأصول</b>

## المطلوب:

1 - احسب القدرة على التمويل الذاتي CAF ؟

2 - إعداد جدول تدفقات الخزينة ؟

التمرين العشر : لتكن لديك المعطيات التالية عن نشاط صناعي لمؤسسة اقتصادية :

الإنتاج: 90 وحدة، المبيعات : 80 وحدة، سعر البيع الوحدوي : 100 دج

يكلف إنتاج الوحدة الواحدة العناصر التالية: المواد الأولية 50 دج، مصاريف المستخدمين: 20 دج، مصاريف متنوعة: 10 دج.

المطلوب: حساب الفائض الإجمالي للاستغلال ( EBE )

التمرين الحادي عشر: لتكن لديك المعطيات التالية لمؤسسة (R) :

• إيرادات المؤسسة (B) هي :

• مصاريف المؤسسة (B) هي :

- عدد الوحدات المباعة 40 وحدة
- إنتاج مخزن بقيمة 1280 دج
- سعر البيع الوحدوي هو 100 دج
- مواد أولية مستهلكة بقيمة 1200 دج
- مصاريف المستخدمين بقيمة 700 دج
- مصاريف متنوعة بقيمة 380 دج

المطلوب : احسب الفائض الإجمالي للاستغلال EBE ؟ استنادا بجدول حسابات النتيجة.

التمرين الثاني عشر : إليك المعطيات المالية التالية:

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
100000	- إنتاج مباع	80000	- استهلاك المواد
20000	- إنتاج مخزون	12000	الأولية
16600	- الرفع في الأموال	10000	- التغير في
400	الخاصة	4000	المخزون
12000	- إيرادات مالية	8500	- التغير في
35000	- إيرادات استثنائية	20200	العملاء
10000	- قروض جديدة	300	- مصاريف
9000	- مخصصات	5000	المستخدمين
16000	الاهتلاكات	9000	- ضرائب ورسوم
	- التغير في الموردون	40000	- حيازة
	- التنازل عن	30000	الاستثمارات
	الاستثمارات		- مصاريف مالية
			- مصاريف
			استثنائية
			- ضرائب على
			الأرباح
			- مكافآت رأس
			المال
			- تسديد القروض
<b>219000</b>	<b>المجموع</b>	<b>219000</b>	<b>المجموع</b>

المطلوب:

- 1- قم بإعداد جدول حسابات النتائج ؟
- 2- إعداد جدول تدفقات الخزينة ؟
- 3- ماهية حالة الخزينة الصافية الإجمالية ؟

**التمرين الثالث عشر :** لديك المعطيات المالية لميزانية بنك A كما يلي:

الاستثمارات الصافية = 4000.00 دج ، العملاء = 1250.00 دج ، الموردون = 3200.00 دج ،  
المخزونات = 4850.00 ، الأموال الخاصة = 190.00 ، التوظيفات = 1100.00 ،  
المتاحات المالية = 900.00 دج الديون طويلة الأجل = 3900.00 ، ديون متوسطة الأجل = 1050.00 ،  
قروض قصيرة الأجل = 2050.00

**المطلوب :**

- 1- احسب الاستدانة الصافية بطريقتين؟
- 2- قم بإعداد الميزانية الاقتصادية المختصرة ؟

**التمرين الرابع عشر :** لديك المعطيات المالية التالية بتاريخ 2015/12/31 والنتائج ممثلة في

الجدول التالي :

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
1225	- الأموال الخاصة	1000	- الاستثمارات
1000	- الديون طويلة الأجل	830	الصافية
550	- الموردون	675	- المخزونات
300	- ديون جبائية واجتماعية	320	- العملاء
		250	- التوظيفات المالية
			- المتاحات المالية
<b>3075</b>	<b>المجموع</b>	<b>3075</b>	<b>المجموع</b>

**المطلوب :**

إذا علمت ان النتيجة الصافية تساوي 600 دج ، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات تساوي 150 دج .

- 1- احسب بالطريقة غير المباشرة كل من : EBE ; CAF ; AE
- 2- احسب بالطريقتين : BFRg ؟
- 3- إعداد الميزانية الاقتصادية المختصرة ؟

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

### I. الكتب:

1. عبد الحكيم كراجه وآخرون، إدارة التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
2. طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية: في ضوء مقررات بازل، طبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019.
3. محمد شاهين، تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017.
4. ملكية زغيب ميلود بوشنقور، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
5. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
6. مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
7. شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS"، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، . 2012
8. الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، "التسيير المالي - الادارة المالية - دروس و تطبيقات" ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006

### II. المطبوعات:

9. دردوري لحسن، التشخيص المالي، مطبوعه مقدمه لطلبة السنة الاولى ماستر تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2014-2015
10. حياه نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مطبوعه مقدمه لطلبة السنة الاولى ماستر تسيير الموارد البشرية- السنة الثالثة ليسانس- إدارة مالية ،

جامعه محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،  
جامعه جيجل، 2015-2016

11. سعيدة بورديمة، التسيير المالي، مطبوعه دروس، جامعه 08 ماي 1945 –

، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه قالمه ، 2014-2015

12. كحلي عائشه سلمه & بن شنه فاطمه، التسيير المالي 1، مطبوعه بيداغوجيه، كلية العلوم

الاقتصاديه والتجاريه وعلوم التسيير، جامعه قاصدي مرباح – ورقلة، 2018/2019.

13. ساجي فاطمه، مطبوعه في مقياس التحليل المالي، مطبوعه بيداغوجيه لطلبة سنة ثالته

تخصص إدارة مالية ومالية التامينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريه وعلوم

التسيير، جامعه ابن خلدون – تيارت، 2016/2017.

### III. المجلات:

14. سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات

المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 100، العراق، 2010.

#### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, 6ème édition,  
Paris, 2006.

02- Pierre Vernimmen ;finance d'entreprise ;9é édition  
;Dollaz ;Paris ;2011 .

03- Philippe thomas, Analyse financière, Approche  
internationale- CFA, Broché, 7 avril 2011.